



مجلس الطلبة الرسمية

(مذكرات) مناقشات مجلس الأمن العربي السابع

« العدد ١٣ » الاحد : ٢٢ شوال سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١٧ آذار سنة ١٩٦٣ م . « الجزء ٧ »

مجلس النواب

الجلسة الحادية عشرة يوم الثلاثاء في ١٢ آذار سنة ١٩٦٣

تداول الأعمال

صفحة

٧١٠ (ووفق عليه)

٧١٠

٧١٠

٧١١ (ووفق على قبول)

٧١١

٧١١

٧١١

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتقالات :
- ١ - برقية معلنة من نائب الكرك السيد عبد الوهاب الطراونه
- ٢ - « « « « اريد « عبد الحميد الشريده
- ٣ - كتاب « « « « طوكريم « حافظ الحمد الله
- ٤ - برقية « « « « رام الله « علي الرشي

- ٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٥٨٥) حول استعجال النظر
في مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٣ .
٧١١ | ووفقاً لاستعجال النظر
فيه ووفق عليه معدلاً
وارسل المجلس الايمان
- ٤ - مناقشة السياسة الاقتصادية :
أ - بيان معالي وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة .
٧١٥ | نتيجة لقاء معالي وزير
الاقتصاد بالوكالة ببيان
حول السياسة الاقتصادية
تقرر تأجيل المناقشة
ايوم ١٩٦٣/٣/٢٠
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
٧٢٧ | عينت في ١٩٦٣/٣/٢٠



مجلس الأعيان

الجلسة السادسة يوم السبت ١٦ آذار ١٩٦٣

جَزْءُكَ الْإِعْمَالُ

- | صفحة | موضوع |
|--|--|
| ١ - | تلاوة محضر الجلسة السابقة . |
| ٢٢٩ (ووفق عليه) | |
| ٢ - | تلاوة الاجازات والاعتذارات : |
| ٢٢٩ | |
| ١ - | معدرة العين معالي الدكتور مصطفى خليفة |
| ٢٣٠ (اخذ المجلس علماً) | |
| ٢ - | دولة السيد صفني التل « « |
| ٢٢٩ (بهذه المعدرات) | |
| ٢٢٩ | السيد فيصل الحياي « « |
| | ٤ - « « نعم طوقان |
| ٢٣٠ | ٣ - تلاوة الكتب الواردة : |
| ٢٣٠ | ١ - كتاب استقالة من عضوية اللجنة القانونية مقدم من العين السيد عبد الرحيم الشريف . |
| ٢٣٠ (قبلت استقالته) | |
| ٢٣٠ | ٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٥٨٥) بشأن استعجال النظر بمشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٣ . |
| ٢٣١ | ٤ - مقررات اللجنة القانونية : |
| ٢٣١ (ووفق عليه كماورد من النواب وارسل للحكومة) | ١ - قرار رقم (١٢) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٣ . |
| ٢٣٢ | ٢ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٢ حول القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية . |

July 1250

٤٤٩	ووفق على القانون كما عدلته اللجنة واعيد لمجلس النواب	٣ - قرار رقم (٩) بشأن مشروع قانون مؤسسة الاقتراض الزراعي لسنة ١٩٦٣ .
٧٥٩		٥ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) بشأن :
٧٥٩	(تأجل البحث به)	١ - مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣ .
٧٥٩	(ووقف عليه وارسل للحكومة)	٢ - « « « « « الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣ .
٧٥٩	(تأجل البحث به)	٣ - « « « ضريبة المواشي لسنة ١٩٦٣ .
٧٦١		٦ - مقررات اللجنة الادارية :
٧٦١	(ووفق عليهما)	١ - قرار رقم (١) بانتخاب مقرر اللجنة .
٧٦١		٢ - « « « بشأن بعض الاقتراحات والعرائض والشكاوى .
٧٦٢		٧ - الأسئلة والاجوبة :
٧٦٢	(لم يكتف بالجواب)	١ - جواب معالي وزير الداخلية رقم (٤٣٦١) على السؤال رقم (٤٢) : المقدم من العين السيد محمد المنور الحديد :
٧٦٣	(العضو غائب سيلغ له الجواب خطياً)	٢ - جواب معالي وزير المالية / الاراضي والمساحة رقم (٢٠٨٩) على السؤال رقم (٤٤) المقدم من العين السيد نعيم طوقان .
٧٦٩	(عينت في ١٩٦٣/٣/٢٣)	*٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

• جرى بحث هذا خارج من جدول الأعمال حول الموضوع تفسير المادة (٨٨) من الدستور وقرر المجلس بالإجماع سحب التفسير.

محضر المجلس

وحضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل
رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، واصحاب للمعالي
السادة : عبد القادر الصالح وزير الانشاء والتعمير
ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسيبة
وزير الخارجية ، داود ابو غزالة ، وزير المواصلات
عر الدين مفتي وزير المالية والجمارك ، محمد اسماعيل
وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب المجالي وزير
التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير
الاقتصاد الوطني بالوكالة ، حنا خلف وزير العدلية
كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية
والدكتور قاسم الزماوي وزير الزراعة .

وحضر من خبراء الاقتصاد مرافقاً للمالي وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة السادة : كنج شكري وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ، الدكتور نجم الدين النجاني امين عام مجلس الاعمار ، عبد الرحمن طوقان خبير رئيس قسم التوريز في المساعدات الخارجية بمجلس الاعمار ، عبدالله عرفات خبير اقتصادي

الجميع : موافقون

July 1950

- ٢ -

السكرتير العام بالوكالة :

برقية من الزرقاء :

معالي رئيس المجلس النيابي المحترم/عمان
بسبب حادث صدم حصل معي صباح هذا
اليوم ارجو المعذرة لتخلفي عن حضور الجلسة .

نائب اربد

عبد الحميد الشريدة

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي

الجميع : موافقون

- ٣ -

السكرتير العام بالوكالة :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية . اعتذر عن حضور جلسة مجلس النواب
المنعقدة في ١٩٦٣/٣/١٢ لاسباب مرضية .

وتفضلوا بقبول احترامي

١٩٦٣/٣/١٢

نائب طولكرم

حافظ الحمدا لله

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون

- ٤ -

السكرتير العام بالوكالة :

برقية من رام الله

معالي رئيس مجلس النواب/عمان

تحية وبعد لاسباب صحية اعتذر عن الحضور

النائب

علي الرعي

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون

٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣٥٨٥

الرئيس : يتلى كتاب دولة رئيس الوزراء
المتعلق بتعديل قانون الشركات

السكرتير العام بالوكالة :

رئاسة الوزراء

الرقم ش/١/٣٥٨٥

التاريخ ١٩٦٣/٣/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

ارسل لمعاليسكم طياً (٢٠٠) نسخة من
مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٣
بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٦٣/٣/١١ مع الاسباب الموجبة له رجاء
احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره بصورة
مستعجلة .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

الرئيس : سمعتم كتاب دولة رئيس الوزراء
والآن سيتلو عليكم عطوفة السكرتير الاسباب الموجبة
وبعدها نقرر صفة الاستعجال ام لا

السكرتير العام بالوكالة : (يتلو)

الاسباب الموجبة

لقانون الشركات المعدل

بما ان مهلة توفيق اوضاع الشركات مبع
احكام قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة
١٩٦٢ تنتهي بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣١
وبما ان معظم الشركات القائمة حالياً والمسجلة

(فوافق المجلس على صفة الاستعجال)

الرئيس : يتلى القانون دفعة واحدة

السيد الفايز نائب بدو الوسط : لا مانع من
تلاوته ولكن قانون الشركات من اهم القوانين
المروضة على المجلس وهو لدى اللجنة القانونية ،
وكل ما نرجوه من اللجنة ان تنهي هذا القانون قبل
انتهاء الدورة العادية الحالية .

السيد ارشيدات نائب اربد : ورئيس اللجنة
القانونية : سينتهي قبل نهاية الدورة

معالي الرئيس

لقد دعيت لاجتماع اللجنة القانونية عدة مرات
ولم يحضر للاجتماع الا ثلاث او اربع اعضاء ، فانا
اقترح على المجلس الكريم تنقيص عدد الاعضاء لتمكن
من ايجاد النصاب القانوني .

- ضجة -

الرئيس : الآن لا ضرورة لهذا الاقتراح وقد
سمع الاعضاء ما تفضلت به والآن بعد ان قرر المجلس
صفة الاستعجال ارجو من السكرتير تلاوته
السكرتير العام بالوكالة : (يتلو)

مشروع قانون رقم (١٩٦٣)

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ ، يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٧) من قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ ويستعاض عنها بما يلي : -
١ - تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة قبل نفاذ هذا القانون كأنها مسجلة بموجب على ان تعدل اوضاعها مع نصوصه في مدة اقصاصها ١٩٦٣/٥/٣١ . والا

اعتبرت بانها غير مسجلة . ولتحقيق هذه الغاية يحق لمجلس ادارة الشركات المساهمة دون الرجوع لحياتها العامة تعديل النصوص التي تتعارض مع احكام هذا القانون في عقود تأسيسها وانظمتها الداخلية كما يجوز لها اضافة الاحكام الجديدة التي يتطلبها هذا القانون الى عقود تأسيسها وانظمتها الداخلية خلال فترة التعديل المحدودة اعلاه .

٢ - تنبع في عملية تعديل اوضاع الشركات مع احكام قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ الاحكام والاجراءات الخاصة بالتأسيس والتسجيل والنشر الواردة به .

المادة ٣ - تلغى المادة (١٤٥) من قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ ويستعاض عنها بما يلي : - عند نفاذ هذا القانون وخلال فترة اقصاها ١٩٦٣/٥/٣١ تنتهي مدة مجالس الادارة القائمة وعلى جميع الشركات ان تدعو هيأتها العامة لانتخاب مجالس جديدة قبل انتهاء الفترة .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل يحكم اختصاصه مسؤولون عن تنفيذ احكام القانون .

الرئيس : هناك نقطة يا عبد الوهاب بك . . . ارجوك بالنسبة للمادة الاخيرة فعند ما يقال عند نفاذ هذا القانون وخلال فترة اقصاها ١٩٦٣/٥/٣١ تنتهي مدة مجالس الادارة القائمة وعلى جميع الشركات ان تدعو هيأتها العامة لانتخاب مجالس جديدة قبل انتهاء المدة .

وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة : عندنا مجالس ادارة قامت حديثا . . . لذلك اقترح ان تعدل المادة الاولى .. (كذا ..) كقانون واحد يعمل به من تاريخ العمل بالقانون المؤقت) يعني يدل ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية يعمل به من تاريخ العمل بالقانون المؤقت وبهذا يحل الاشكال .

الرئيس : حضرات الاخوان

هناك مجالس ادارة قشركات صححت اوضاعها بموجب القانون المؤقت رقم ٣٣ . . . حلت مجالس ادارتها وانتخبت مجالس ادارة جديدة .

وبالنسبة للمادة الاخيرة من هذا التعديل وهي المادة الثالثة فتقول تنتهي مدة مجالس الادارة ، الا اذا وضع استثناء والمجالس التي صححت اوضاعها ..

وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة : يا سيدي ، ينتهي الاشكال اذا قلنا يعمل به من تاريخ العمل بالقانون المؤقت .

السيد هلسا لائب الكرك : المجالس الحالية تكمل مدتها .

وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة : القانون المؤقت الحالي يا سيدي يفرض على مجالس الادارة ان تعيد انتخابها وفق احكام القانون المؤقت . . وهذا منصوص عليه في ١٩٦٣/٣/٣١ يجب ان تعدل مجالس الادارة القائمة ، قسم كبير من الشركات نفذ هذا ، فسادا قلنا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية اذن الانتخابات التي جرت سيعاد انتخابها مرة اخرى .

السيد الجبوسي لائب طوكركم : معالي الرئيس

اقترحي كما يلي ويضاف الى اخر المادة الثالثة من المشروع المعروف (على ان لا يؤثر هذا التعديل على المجالس التي جرى انتخابها وفق احكام القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢)

السيد الفارس لائب نابلس : اثني على اقتراح الزميل السيد شكيب .

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح السيد شكيب الجبوسي ؟
(فوافق المجلس عليه)
الرئيس : اذن يتلى مشروع القانون مادة مادة وبشكله الذي تعدل به للتصويت عليه
(فتلاه السكرتير العام بالوكالة مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي رفع فيه الى مجلس الاعيان)

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٧) من قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ ويستعاض عنها بما يلي :-

١ - تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة قبل نفاذ هذا القانون كتابها مسجلة بموجب على ان تعدل اوضاعها مع نصوصه في مدة اقصاها ١٩٦٣/٥/٣١ ، والا اعتبرت بانها غير مسجلة . ولتحقيق هذه الغاية يحق لمجلس ادارة الشركات المساهمة دون الرجوع لحياتها العامة تعديل النصوص التي تتعارض مع احكام هذا القانون في عقود تأسيسها وانظمتها الداخلية كما يجوز لها اضافة الاحكام الجديدة التي يتطلبها هذا القانون الى عقود تأسيسها وانظمتها الداخلية خلال فترة التعديل المحدودة اعلاه .

٢ - تنبع في عملية تعديل اوضاع الشركات مع احكام قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ الاحكام والاجراءات الخاصة بالتأسيس والتسجيل والنشر الواردة به .

المادة ٣ - تلغى المادة (١٤٥) من قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ ويستعاض عنها بما يلي :- عند نفاذ هذا القانون وخلال فترة اقصاها ١٩٦٣/٥/٣١ تنتهي مدة مجالس الادارة القائمة وعلى جميع الشركات ان تدعو هيأتها العامة لانتخاب مجالس جديدة قبل انتهاء الفترة على ان لا يؤثر هذا التعديل على المجالس التي جرى انتخابها وفق احكام القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل يحكم اختصاصه مسؤولون عن تنفيذ احكام القانون .

هكذا عند الاصل

٤ - مناقشة السياسة الاقتصادية

الرئيس : ننقل الآن للبند الرابع من جدول الاعمال وهومناقشة السياسة الاقتصادية ، الا ان معالي وزير الاقتصاد لديه بيان سيدي به حول هذا الموضوع فليقتضه . . .

(أ)

السيد عبده نائب القدس : هل سيطلع هذا البيان ويوزع على اعضاء المجلس .

الرئيس : بعد ان يثوره على مسامع المجلس الكريم تقرر الخطوات اللازمة بعد تلاوته .

وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين كان لتأخير وانخفاض معدل سقوط الامطار للعام الحالي أثر نفسي سيء على بعض المواطنين الذين ظنوا ان ذلك سيؤثر تأثيراً خطيراً على الحياة الاقتصادية في الاردن اعتماداً منهم ان اعتناء الزراعة على مياه الامطار هي كل مظاهر الحياة الاقتصادية في هذا البلد . وفي هذا البيان سوف نظهر بوضوح ان الزراعة في الاردن لم تعد تعتمد فقط على سقوط الامطار ، كما ان الاردن لم يعد يعتمد بدوره على الزراعة فقط كما كان في الماضي ، فقد تمكن الاردن في خلال العشر سنوات الاخيرة ان يتغلب على كثير من المشاكل الاقتصادية حيث اخذت تتغير معالم الاقتصاد الاردني من اقتصاد زراعي بدائي يكون فيه الدخل من القطاع الزراعي الجزء الاكبر من الدخل القومي الى اقتصاد متنوع لا يزيد فيه معدل دخل القطاع الزراعي على ٢٠٪ من مجموع الدخل القومي وذلك نتيجة للتغيرات الجبلية التي حدثت ولم تزل تحدث في تركيب الاقتصاد القومي وخاصة في الخمس سنوات الاخيرة حيث قامت بعض الصناعات والمشاريع الكبرى وقام

المسؤولون باجراء الابحاث والدراسات لدفع عجلة التقدم الاقتصادي الى الامام ولقد زاد متوسط دخل الفرد السنوي في الاردن من ٥٠ ديناراً عام ١٩٥٨ الى ٦٥ ديناراً عام ١٩٦١ وبذلك يكون اعلى معدل دخل فردي في الشرق الاذن ما عدا لبنان ، ومن المنتظر ان يبلغ هذا الدخل ٧٣ ديناراً عام ١٩٧٠ . فقد نما كل من قطاع الصناعات والتعدين والخدمات وزاد الدخل من السياحة والدخل الذي يحوله المغتربون في الخارج الى ذويهم في الاردن وغير ذلك من مصادر الدخل المنظور وغير المنظور عدة مرات . ولم يكن ذلك الا نتيجة للاستقرار النسبي الذي نعم به الاردن واردة المواطنين فيه ونشاطهم ورغبتهم في حياة كريمة .

وهنا ارجو ان ابين بان السياسة الاقتصادية لهذا البلد تركز على حرية النشاط الاقتصادي ضمن اطار عمام من التوجيه الحكومي لضمان استغلال الموارد الموجودة والكاملة مادية ام بشرية على احسن وجه ولمصلحة المواطنين جميعاً . فان اى تدخل من قبل الحكومة سيكون تدخلاً تقتضيه المصلحة لاحتلال العدالة في تحمل الاعباء وتعميم نتائج التنمية الاقتصادية والزيادة في الدخل القومي على مختلف فئات الشعب . كما ارجو ان اوضح بان هنالك اختلافات في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ما بين كثير من البلاد النامية ، فالاردن لا يعاني من بعض المشاكل التي وجدت في بعض بلاد شقيقة واستدعت اجراءات اجتماعية واقتصادية معينة . فعلى سبيل المثال ان بعض البلاد المجاورة عانت من مشكلة القلاء الناجم عن انخفاض المياه الجوفية في الميادين التجارية بشكل ملموس وتقوم مؤسسة الاقراض الزراعي والجمعيات التعاونية بمد المزارعين بالقروض التي يحتاجونها . فقد

القطاع الزراعي

يعتمد الاردن بصورة رئيسية في انتاجه الزراعي على سقوط الامطار في السابق ، غير ان هذا الاعتدال قل نسبياً في الوقت الحاضر . فقد تمكن الاردن من زيادة المساحة المزروعة تحت نظام الري الدائم بما لا يقل عن ١١٠.٠٠٠ دونم نتيجة لتنفيذ مشروع قناة الغور الشرقية الذي ينتظر الانتهاء منه في صيف ١٩٦٣ . ومن ناحية اخرى تمكن الكثير من المزارعين من حفر الآبار الارتوازية بمساعدة سلطة المياه المركزية مما زاد في هذه المساحة المروية وبالتالي زاد الانتاج من الخضروات والفواكه حيث تضاعف عدة مرات عما كان عليه في الماضي ونتج عن ذلك تنوع الانتاج الزراعي واستصلاح بعض الاراضي وزراعتها . وهكذا تم زيادة الانتاج اسلوباً ومساحة من المحاصيل الزراعية المروية بحيث امكن التعويض نسبياً عن النقص في المحاصيل البعلية عند انحباس مياه الامطار .

فقد كانت المساحة تحت نظام الري في عام ١٩٥٨ (٤٥٠.٠٠٠) دونماً ومن المنتظر ان تصل الى ٦٠٠.٠٠٠ دونماً في عام ١٩٦٣ . وكذلك فقد زاد انتاج المحاصيل السقي لنفس الفترة الزمنية من ٢٨٠.٠٠٠ طناً الى ٤٥٠.٠٠٠ طناً .

وعند الانتهاء من مشروع اليرموك عام ١٩٧٠ ستكون المساحة المروية بواسطة هذا المشروع الجبار لوحده بما يقرب من ٤٧٥.٠٠٠ دونماً مما يعمل على رفع صادراتنا الزراعية من مستواها الحالي البالغ ٢٥ مليون دينار عام ١٩٦٢ الى ما يقرب من ١٤٥ مليون دينار عام ١٩٧٠ في حالة تنفيذ المشروع ، وهذا بالتالي يخفف العبء في الميدان التجاري بشكل ملموس وتقوم مؤسسة الاقراض الزراعي والجمعيات التعاونية بمد المزارعين بالقروض التي يحتاجونها . فقد

زادت المبالغ التي تم اقراضها للقطاع الزراعي عن ١٨٠٠.٠٠٠ دينار منذ عام ١٩٥٨ حتى الآن . وهذه القروض تمكن المزارعين من زيادة انتاجهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة . وتعمل الحكومة في الوقت الحاضر للحصول على قرض من مؤسسة الائتماء الدولي بمبلغ ٣٧ مليون دينار لفترة طويلة الاجل وبفائدة ضئيلة لزيادة رأس مال المؤسسة العامل وبالتالي زيادة قدرتها على مد القطاع الزراعي بالقروض اللازمة لدعم الانتاج ورفع مستوى معيشة المزارع .

وسيقوم مكتب التسويق الزراعي بتنظيم عمليات التسويق الداخلي والخارج بحيث يتمكن المزارع من الحصول مباشرة على سعر مجز لاننتاجه دون ان يلحق غبن بالمستهلك وكذلك تنظيم تصدير الفائض من الانتاج الزراعي الى البلاد المجاورة .

ويجدر بنا في هذا المجال ان نذكر بان نسبة الانتاج الزراعي من الانتاج القومي الاجمالي كانت ٤٠٪ سنة ١٩٥٤ فتقلصت الى ٢٠٪ سنة ١٩٦٢ . وبدل هذا ان دل على شيء الى النمو النسبي في القطاعات الاخرى كالصناعة والخدمات الامر الذي يؤدي الى التوازن في مختلف قطاعات الاقتصاد ، وبالتالي الافلال من تأثير عوامل الطبيعة والامطار على قوة اقتصادنا

وهنا اود ان ابين بوضوح اكثر التغير الذي حصل على دخل القطاع الزراعي في السنوات التسع الماضية . كلنا نعلم بان الموسم الزراعي سنة ١٩٥٤ كان موسمًا ممتازاً ، فقد بلغ تقدير الدخل الزراعي في تلك السنة ١٤٠٢ مليون وعشرين المليون ديناراً ، اما في السنوات التسالية بعد سنة ١٩٥٦ فقد توالى على الاردن سنوات جافة شح فيها المطر ، وجدير بالملاحظة ان الدخل الزراعي قد انخفض في هذه السنين عما كان عليه سنة ١٩٥٤ ، ومع هذا فلم يكن

هكذا عند الأصل

هذا الانخفاض كبيراً . فثلاً كسان الدخل القومي الزراعي كما يلي -

١٢٨٨ مليون دينار سنة ٦٩٥٧
١٢٩٣ مليون دينار سنة ١٩٥٨
١١٠٤ مليون دينار سنة ١٩٥٩
١٣٠٠ مليون دينار سنة ١٩٦٠

أما إذا قارنا الانتاج الزراعي في السنوات التي تعد جيدة الامطار فثلاً نجد ارتفاعاً ملموساً ، فثلاً ارتفعت قيمة الدخل الزراعي من ١٤٩٢ مليون دينار سنة ١٩٥٥ الى ١٩١١ مليون دينار سنة ١٩٥٦ وبلغت ٢٣ مليون دينار سنة ١٩٦١ . وتدل هذه الأرقام على حقيقة واضحة وهي انه بالرغم من انخفاض الانتاج الزراعي البلي في السنوات الماحلة فان هذا الانخفاض لم يكن ذو أثر كبير على الانتاج الزراعي العام ، وتعزى هذه الحقيقة الى زيادة الزراعة المروية وتحسن الاساليب الزراعية ، وبذلك زيادة انتاجية الارض والمزارع في هذا البلد .

قطاع الصناعات والتعدين

لقد تضاعف نصيب هذا القطاع من الدخل القومي بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦١ حيث كان ٢٠٠ مليون ديناراً واصبح ١٠٠٠ مليون دينار . ويرجع السبب في ذلك الى قيام الصناعات الكبيرة مثل صناعة تكرير البترول والفوسفات والاسمنت ودباغة الجلود وصناعة الزيوت النباتية . وبلغ رقم المبيعات لهذه الصناعات فقط ما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار عام ١٩٦٣ ، هذا بالإضافة للصناعات الأخرى التي هي في دور التأسيس وتساهم الحكومة في معظم هذه الصناعات لتشجيع الأفراد على الاكتتاب فيها . وقد بلغ نصيب الحكومة في الشركات المختلفة في اواخر عام ١٩٥٢ ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠٠ ديناراً في ١٥ شركة مساهمة . ويبلغ مجموع رأسي المال المكتتب به لهذه الشركات ما يقرب من ١٦٦٦ مليون

دينار ماعدا شركات الكهرباء . أما القروض التي قامت الحكومة باقراضها للقطاع الصناعي بواسطة صندوق الائتماء الصناعي فتبلغ ٧١١٠٠٠ دينار حتى اواخر عام ١٩٦٢ . وفي هذا المجال اود ان اذكر ان مجلس الاعمار يقوم باجراء الدراسات اللازمة لانشاء بنك للائتماء الصناعي ، ولقد قارب الآن من انتهاء تحضير طلب للحصول على مساعدات مالية وفنية بهذا الخصوص من مؤسسات البنك الدولي .

ومن المتظر قيام صناعات استخراج البوتاس والنحاس خلال عام ١٩٦٦ وكذلك من المتوقع زيادة انتاج الفوسفات ليصل الى ١٥٠٠٠٠ طناً بقيمة ٦٠٠٠٠٠ دينار عام ١٩٦٦ من البوتاس فثلاً المتوقع ان يكون انتاجه ١٥٠٠٠٠ طناً بقيمة ١٧٠٠٠٠٠ ديناراً لنفس العام وكذلك يتوقع ان يكون انتاج النحاس ٥٠٠٠ طناً بقيمة ١٠٠٠٠٠٠ ديناراً ولهذا فهو في قطاع الصناعة والتعدين اكبر الأثر في زيادة صادراتنا وبالتالي خفض العجز في ميزاننا التجاري ومن المتوقع ان تبلغ قيمة صادراتنا من الفوسفات والبوتاس والنحاس عام ١٩٦٦ حوالي ٨٧٠٠٠٠٠٠ ديناراً ويتبع عن هذا زيادة نصيب دخل قطاع الصناعات والتعدين بالنسبة للدخل القومي الأردني . هذا عدا عن انتاج الصناعات الأخرى التي ستقوم متأثرة بزيادة الدخل والاستثمار .

أما بخصوص الأبحاث الجيولوجية والتعدين فان رائد الحكومة معرفة الحقائق عن طبيعة ارض الوطن وما تحتويه من خيرات دفيئة يمكن استغلالها كاللينة الجوفية ومواد البناء والمواد المعدنية على اختلاف انواعها بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي ولذلك فقد عمدت وزارة الاقتصاد الوطني الى توسيع مجالات الأبحاث الجيولوجية التي تم الاتفاق عليها سابقاً مع حكومة ألمانيا الاتحادية ولغاية هذا التاريخ تمت الأعمال التالية :-

١ - تأسيس فرع الأبحاث الجيولوجية والمختبرات الخاصة به .
٢ - تدريب النظراء الجيولوجيين الأردنيين وبعض الموظفين الفنيين .

٣ - مسح كامل للمنطقة الواقعة بين معان والقطرانة مسحاً جيولوجياً مفصلاً مع تركيز خاص على مصادر الفوسفات والمياه الجوفية . وقد تم في ضوء هذا المسح اختياراً أكثر المناطق امكانيات لوجود الفوسفات بكميات تجارية . هذا وقد حصلت الحكومة على مبلغ ثلاثة ملايين دينار خصصت من القرض الكويتي لاستغلال موارد الفوسفات وخاصة في موقع الحسا . وقد احال مجلس الاعمار عطشاً على شركة هندسية عالمية للقيام بالدراسات الكاملة للفوسفات في منطقة الحسا بمبلغ ٤٨٠ ألف دينار لاثبات كميات الخام الموجودة ، وقد باشرت الشركة الاستشارية بالفعل اعمالها في ٨/٩/١٩٦٢ . وهناك دلائل اولية جييدة لوجود (٣٠) مليون طن من الخام الصالح للاستثمار .

٤ - مسح كامل للمنطقة الواقعة شمال نهر الزرقاء وجرش وعجلون مسحاً جيولوجياً مفصلاً مع التركيز على دراسة امكانيات وجود الحديد في تلك المنطقة وعلى الاخص جبل قويلد ومغرو وده وقد ثبت وجود (٦٠٠) ألف طن تقريباً من الحديد الخام نسبة الحديد الصافي فيه (٤٧.٢٪) ، وبالرغم من كون هذه النوعية جيدة غير ان الكميات التي تم اكتشافها لهذا التاريخ لا تبرر الاستثمار . وما زالت الأبحاث مستمرة لاكتشاف مواقع أخرى في تلك المنطقة والمنطقة الواقعة جنوبي نهر الزرقاء مستهدفة اثبات وجود كميات تجارية تبرر الاستثمار .

٥ - مسح كامل لمنطقة وادي ابو خشبية من وادي عربة مسحاً جيولوجياً مفصلاً مع تركيز خاص على دراسة امكانيات النحاس في تلك المنطقة ، وقد ثبت احتمال وجود كميات تبرز التنقيب المفصل

تمهيداً لوضع برامج الاستثمار . وقد أعدت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع مجلس الاعمار عطشاً خاصاً بدعوة الشركات للتقدم بعروضها للقيام بأعمال التنقيب وقد عرضت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية على الحكومة الأردنية منحة قدرها مليوناً مارك ألماني لاستعمالها لهذه الغاية باستخدام إحدى الشركات الألمانية وما زالت الاتصالات مستمرة وما زالت أعمال الأبحاث الجيولوجية تجري في المنطقة الواقعة بين ابو خشبية وعربة النحاس شمالاً لاكتشاف مناطق جديدة يوجد فيها النحاس او غيره من الخامات المعدنية .

٦ - مسح كامل لمنطقة رم - المسدوره والغور مسحاً جيولوجياً عاماً مع تركيز خاص على دراسة امكانيات المعادن والمياه الجوفية في تلك المنطقة ولم يتم بعد اكتشاف معادن جديدة غير ان احتمال وجود خامات الرصاص وغيره من المعادن يمكن في تلك المناطق .

وستقوم وزارة الاقتصاد الوطني بوضع برنامج أعمال الأبحاث الجيولوجية والتنقيب عن المعادن للسنة المالية القادمة بالتعاون مع البعثة الألمانية للأبحاث الجيولوجية وستشمل مناطق جديدة غير المناطق التي ذكرت سابقاً .

كذلك فقد عمدت هذه الوزارة الى استصدار قانون موقت جديد للتعدين استهدفت منه تشجيع القطاع الخاص والأعمال الفردية المحلي والأجنبي على الاقدام للتنقيب عن المعادن واكتشافها واستغلالها كما استهدفت توثيق عرى التعاون والثقة بين المواطنين المهتمين بشؤون التنقيب والتعدين والحكومة .

أما فيما يتعلق بتعدين الفوسفات وتسويقها فان الشركة تستهدف انتاج وتسويق ٧٥٠ ألف طن من الفوسفات خلال السنة الحالية ولضمان تسويق هذه الكمية

هكذا حصة الأصل

الكبيرة فقد عمدت الحكومة الى عقد اتفاقيات تجارية واتفاقيات مدفوعات مع عدد من الدول مستهدفة بذلك تشجيع الدول المعنية على استيراد أكثر كميات ممكنة من القوسفات الاردني .

وفيما يتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي فلا يوجد حالياً في الاردن اية شركة حاصلة على امتياز لهذه الغاية ولقد قامت الحكومة بالاتصال بسفاراتها في الدول المختلفة وبسفارات الدول في عمان لاجل تشجيع الشركات العاملة في هذا الميدان على التقدم بطلبات للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في الاردن ، كذلك فان الحكومة لا تضع فرصة للاشتراك في المؤتمرات الخاصة بالنفط مستهدفة بذلك اجراء اتصالات مباشرة مع العاملين في صناعة البترول لتحقيق هذه الاهداف وان وزارة الاقتصاد من جهتها تعمل على تجميع أكثر معلومات ممكنة عن امكانيات وجود البترول في الاردن خاصة عن طريق الابحاث الجيولوجية التي تقوم بها الدائرة المختصة في هذه الوزارة : وهذه المعلومات والدراسات سيكون لها اثر كبير في معرفة امكانيات وجود البترول وتشجيع الشركات على التقدم بطلباتها للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول واستثماره في الاردن .

واما بخصوص استخراج البوتاس من البحر الميت فان الحكومة عازمة على دعم هذا المشروع الكبير وتنفيذه بأسرع ما يمكن ، وتجري الاتصالات الآن مع الهيئات الأجنبية والدولية للحصول على قرض كبير لتمويل المشروع وشق الطريق من غور الصافي الى العقبة لقل الانتاج وتصديره .

السياحة والسفر :

بلغ دخل الاردن من السياحة حسب التقديرات

وهنا حفر دولة رئيس الوزراء السيد وصفي التل

خلال عام ١٩٥٨ ما يقرب من ١٢٢٠٠٠ ديناراً ، وارتفع هذا الدخل الى ٤٣٤٠٠٠ ديناراً عام ١٩٦١ . وهذه الزيادة الملحوظة في دخل الاردن من السياحة رافقتها زيادة نسبية في نصيب الدخل السياحي من الدخل القومي حيث زادت نسبة هذا المصدر من ٣٣٪ من الدخل القومي في عام ١٩٥٨ الى ٨٪ لعام ١٩٦١ . وهذه الزيادة الملحوظة في الدخل السياحي مع الزيادات الأخرى في الدخل الصناعي والتعدين والخدمات اخذت تعوض نسبياً انخفاض الدخل من القطاع الزراعي نتيجة التكرار المنتظم في انخفاض معدل سقوط الامطار في الاردن خلال العشر سنوات الأخيرة . والزيادة في الدخل السياحي يمكن ملاحظتها من ارتفاع عدد السياح من ٦٢٠٠٠ سائحاً عام ١٩٥٨ الى ان اصبح ١٦٢٠٠٠ سائحاً في عام ١٩٦١ . وقد تمكن الاردن ان يستضيف هذا العدد الكبير من الزوار نتيجة التوسع الكبير في انشاء وتجهيز الفنادق على مختلف الدرجات خلال الخمس سنوات الأخيرة . فقد بلغت مجموع الطاقة الكلية لهذا المستوى من الفنادق عام ١٩٥٨ ما يقرب من ١٢٠٠ غرفة منها ٨٠٠ غرفة من الدرجة الأولى والثانية وزاد في نهاية عام ١٩٦٢ الى ما يقرب من ١٦٠٠ غرفة منها ١٢٠٠ غرفة من الدرجة الأولى والثانية ويوجد في الوقت الحاضر ما لا يقل عن ٧ فنادق تحت التأسيس يبلغ مجموع طاقتها حوالي ٤٠٠ غرفة من الدرجة الأولى والثانية سياحياً .

ومن المنتظر ان يبلغ مجموع ما ينفقه السياح خلال عام ١٩٧٠ ما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠ دينار . وهذا التوسع في النشاط السياحي يعمل دون شك على خفض العجز في الميزان التجاري الاردني في الوقت الحاضر والمستقبل ، والتوسع في توفير

الخدمات السياحية ومضاعفة الدخل السياحي أكثر من مرة لم يكن يأتي عشوائياً بل جاء نتيجة التعاون المتزايد بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي الذي وفر القروض للفنادق الكبرى والموجود في الاردن وخاصة في القدس وعمان . فقد بلغ مجموع القروض التي قدمتها الحكومة لشركات الفنادق والسياحة ما يقرب من ٣٧٠٠٠٠ ديناراً ، ولم تزل الحكومة من جانبها مستعدة لتوفير الخدمات السياحية وتقديم القروض لتنمية هذه الخدمات بالإضافة الى الاعفاءات الجمركية والضرائب الواردة في قانون تشجيع الصناعة والتي تشمل فيما تشمل الخدمات الفندقية .

ومن ناحية أخرى فقد قامت الحكومة ايضا برميم الآثار القديمة وفتح الطرق التي توصل اليها ولا ننس ايضا الاستقرار والامن الداخلي الذي يشكل الدعامة الرئيسية في نمو قطاع الخدمات ولا سيما السياحة وزيارة الاجانب لهذا البلد .

تحويلات المغتربين الى ذويهم

يقوم الشباب الاردني الطموح الذي اراد العمل خارج بلاده وخاصة في الكويت والسعودية وامارات الخليج العربي بتحويل مبالغ تقديرة الى الوطن الام فقد بلغت هذه التحويلات عام ١٩٥٨ ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ ديناراً وزاد هذا الرقم الى ٧٠٠٠٠٠٠ ديناراً خلال عام ١٩٦١ . وهذه تعتبر مبالغ ضخمة من العملة الصعبة يقوم المواطنون باستثمارها في الشركات في الاردن ، وعمليات الاعمار الأخرى في البلاد .

ومن المنتظر ان يرتفع هذا الرقم الى ١٠٠٠٠٠٠٠ ديناراً عام ١٩٧٠ . فاذا اُضيف دخل الاردن من السياحة الى دخلها من تحويلات ابنائها خارج الاردن ينتظر ان يبلغ هذا الرقم ٢٠٠٠٠٠٠٠ خلال عام ١٩٧٠ . ومجموع الدخل التفسير منظور

هذا سيساهم فعلاً في خفض العجز في ميزان المدفوعات التجاري الاردني عن طريق توفير الاموال الصعبة .

فاذا اُضيف الدخل غير المنظور المتوقع الحصول عليه من السياحة وتحويلات المغتربين خلال عام ١٩٧٠ الى الدخل المنظور من صادراتنا من القوسفات والبوتاس والتحاس والصادرات الزراعية فقط فسيكون لدى الاردن ما يقرب من ٣٣٠٠٠٠٠٠ ديناراً من العملة الأجنبية وبالتالي سيتمكن هذا البلد من خفض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة اكيدة ويقل اعتماده على المعونات الأجنبية الى ان يتلاشى خلال عام ١٩٧١ كما يفترض خطة التنمية الاقتصادية للسنوات السبع في الاردن .

القطاع الحكومي

تمكن القطاع العام ان يقوم بمشاريع اقتصادية كبرى في الاردن . فالعمل يكاد ينتهي من قناة الغور الشرقية التي تعتبر اكبر مشروع للري تم انشاؤه حتى الان ، اذ يبلغ طول القناة ما يقرب من ٧٠ كيلو متراً مبطنه بالاسمنت المقاوم للآب .

ويتبنى القطاع العام فكرة انشاء مشروع البرموك الكبير ويكاد يرسي العطاء على بعض الشركات العالمية للقيام بعمل الدراسات الهندسية لهذا المشروع الذي سوف يحدث تغييراً جذرياً في القطاع الزراعي وزيادة طاقة الكهرباء في الاردن ويخفض سعرها مما سيكون له الاثر الكبير على نمو الصناعات والخدمات .

وكذلك قامت في البلد صناعات كبرى نتيجة للدعم المادي والمعنوي الذي قدمه القطاع العام عن طريق الاشتراك القملي او تقديم القروض لهـ الصناعات مثل صناعة الاسمنت والقوسفات والبترول والزيوت النباتية والخدمات الفندقية .

هكذا حدد الفصل

وهذه الصناعات السابق ذكرها وكثير غيرها شملت الاعفاءات الجمركية والضريبة الواردة في قانون تشجيع الصناعة الوطنية لحماية انتاجها من منافسة الانتاج الاجنبي ، بالإضافة الى الدراسات الهندسية والاقتصادية التي قامت بها الحكومة لكثير من هذه الصناعات القائمة الآن .

والطريقة الأخرى التي يمكن بها قياس مدى مساهمة القطاع العام في الاقتصاد الوطني هي مجموع نفقات الدولة (أي الميزانية) الى الدخل القومي . ففي عام ١٩٥٧ كانت هذه النسبة ٢٨ ٪ وفي عام ١٩٦١ بلغت ٣٢ ٪ وهذه الأرقام تشير الى أن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد القومي فعالة ومتزايدة ، ويرجع ذلك فيما يرجع الى فترة الانتقال التي يمر بها الاقتصاد الأردني وضرورة تبني القطاع العام لبعض النشاطات الاقتصادية .

التجارة الخارجية :

طراً تغير كبير على قيمة الصادرات والمستوردات الأردنية ، تضاعفت القيمة النقدية لكل منها في العشر سنوات الأخيرة . وبالرغم من وجود العجز المزمن في الميزان التجاري ، إلا أن هناك تغير جذري في التركيب الكمي والكيفي للسلع المستوردة فنجد عشر سنوات كان للسلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية منها نصيب الأسد في قسمة المستوردات ولم يكن استيرادنا من السلع الرأسمالية والآلية شيء يذكر فقد بلغت قيمة مستورداتنا من السلع الرأسمالية والآلية في عام ١٩٥٢ ، ما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار . أما الآن فقد تغيرت الصورة ، ففي الخمس سنوات الأخيرة ازداد نصيب السلع الرأسمالية بصورة مطلقة ونسبية من المجموع الكلي للمستوردات ويرجع ذلك الى قيام صناعات كثيرة خلال هذه الفترة ، ففي عام

١٩٥٥ كان مجموع ما استوردناه من السلع الرأسمالية والمواد الخام ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠٠٠ دينار وازاد هذا الرقم الى ١٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار خلال عام ١٩٥٩ وتشير الدلائل الى استمرار زيادة نصيب السلع الرأسمالية المستوردة مما يدعم جهاز الانتاج في الأردن في الفترة الطويلة الاجل على زيادة الانتاج من السلع والخدمات المنتجة محلياً لتحل محل السلع المستوردة ، وبالتالي تعمل على خفض العجز في الميزان التجاري الى حد كبير أما عن صادرات الأردن فكانت تتألف الى حد كبير من الخضروات والفواكه منذ عشر سنوات في حين أن صادراتنا من الفوسفات في الخمس سنوات الأخيرة اخلت تعادل تقريباً في قيمتها النقدية باقي قيمة السلع المصدرة .

أما عن النسبة المئوية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية خلال عام ١٩٦٠ فقد خصص منها البلدان العربية ٦٠ ٪ وبلدان السوق المشتركة ٥٠ ٪ وباقي أوروبا الغربية ١٥ ٪ وأوروبا الشرقية ٢٨ ٪ أما الدول الأخرى فقد بلغ نصيبها ٩٦ ٪ .

قطاع المنافع العامة

يتربك الهيكل الاقتصادي من دعائم أساسية لقيام ونجاح عمليات التنمية الاقتصادية في دول العالم المختلفة . أهم هذه الدعائم هي توفير خدمات النقل والمواصلات وكذلك توفير مواد الوقود والمحروقات التي تؤثر بطريقة مباشرة على زيادة حجم الانتاج وخفض تكاليفه عند توفرها في قطاعات الاقتصاد المختلفة .

فالأردن في الوقت الحاضر يملك شبكة من المواصلات والنقل البرية من الطراز الأول وهو بالطرق البرية الحديثة التي يملكها من الجنوب في العقبة الى الشال على الحدود السورية ومن الغرب في بيت المقدس

أولاً على المشاكل الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأردني ثم معرفة مدى توفر الموارد الاقتصادية من مادية وبشرية لمقابلة هذه المشاكل . ويتبع ذلك وضع أهداف واضحة محددة للوصول إليها في فترة زمنية محددة أيضاً عن طريق تنفيذ مشاريع اقتصادية واضحة المعالم حسب أولويات مدروسة ويكون ذلك ضمن جدول زمني يمكن الرجوع إليه لمعرفة مدى الانجازات التي تمت ونسبة نجاحها وتحقيق الأهداف المقررة مما يعمل على تجنب تبديد الموارد الاقتصادية ما أمكن وتوفير الوقت والجهد نتيجة توفير الانسجام والتنسيق بين عمليات التنمية الاقتصادية .

هنا يقوم مجلس الاعمار بوضع الخطة الاقتصادية للأردن . ففي عام ١٩٦١ تم وضع برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية لأول مرة في تاريخ الأردن الاقتصادي . وقد تبين عند مراجعة هذا البرنامج ضرورة تعديله ووضع أهداف الخطة بصورة أكثر تحديداً والاعتماد على نظام الأولويات وإطالة مدته لسبع سنوات للفترة الواقعة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠ . والآن وقد أصبحت أهداف برنامج السنوات السبع واضحة المعالم فيمكن أن نذكرها على الشكل الآتي :

- ١ - تخفيض العجز في الميزان التجاري بصورة ملموسة .
- ٢ - زيادة فرص العمل لمخلق وظائف جديدة للعمال في قطاعات الاقتصاد المختلفة .
- ٣ - رفع مستوى دخل الفرد .

وبترتيب على ذلك أن تركز الجهود بالدرجة الأولى على :

- ١ - زيادة الانتاج الزراعي عن طريق تنفيذ مشروع اليرموك واستصلاح أراضي جديدة وزيادة انتاجية الأراضي المستغلة حالياً .

الى الشرق في عمان يعتبر في مقدمة دول منطقة الشرق الأوسط . وتزيد طولها في هذه الاتجاهات عن ٥٠٠ كيلو متراً من الطرق الرئيسية الجديدة بالإضافة الى انشاء وتجهيز البلاد بميناء العقبة بعدما كانت تعتمد الى حد بعيد على ميناء بيروت منذ عشر سنوات . وهذا التطور السريع عمل على خفض نفقات نقل السلع والمواد الخام وسرعة شحنها من وإلى الأردن . وكذلك فإن الأردن يعمل في الوقت الحاضر على تطوير وتوسيع مطاري القدس وعمان ومن المتوقع ان يصبح الأخير صالحاً لنزول الطائرات الثقيلة الكبيرة مما يربط الأردن رأساً وبور وبالعالم الخارجي ، وهذا يساعد بالتالي على تسهيل زيارة آلاف السياح الاجانب مباشرة الى الأردن . ويبلغ مجموع طول الطرق المعبدة بالأردن ٢٢٠٠ كيلو متر في عام ١٩٦٢ بينما نجدها لا تتجاوز ١٨٥٠ كيلو متراً عام ١٩٥٨ .

وبالإضافة الى ذلك فقد بلغت الطاقة للمحطات الكهربائية في الأردن عام ١٩٥٧ ما يقرب من ٨٥٠٠ كيلو واط وتبلغ الآن ما يقرب من ٢٥٧٠٠ كيلو واط أي زادت ٢٠٠ ٪ . أما عن الانتاج بالكيلوات ساعة فقد بلغ ٦٠٣٥١٠٠٠ كيلووات ساعة عام ١٩٥٧ والآن يقرب من ٢٢٠٢٦٥٠٠٠ كيلو واط ساعة أي بزيادة تعادل ٢٥٠ ٪ عما كانت عليه قبل خمس سنوات . ويتنظر ان تبلغ مجموع طاقة المحطات الكهربائية ٧٥٠٠٠ كيلو واط عام ١٩٧٠ بعد تركيب محطات توليد الكهرباء المقررة في مشروع اليرموك ويقدر الانتاج من الكهرباء حينئذ بـ (١٥٠٠٠٠٠٠٠ كيلو واط ساعة) .

التخطيط الاقتصادي في الأردن

أخذ الأردن يعتمد منذ وقت قريب على التخطيط في تنمية موارده الاقتصادية . ويجري ذلك بالاعتماد

هكذا منذ الأصل

٢ - التعدين ويشمل (الفوسفات والبوتاس والنحاس واية معادن اخرى نكتشف في المستقبل) .

٣ - السياحة وتشمل (الدعاية والاعلان وتوفير الفنادق والخدمات المناسبة للسياح) .

ويلاحظ ان الزيادة في الانتاج تتركز بصورة رئيسية في قطاع التصدير او الانتاج الذي يمكن احلاله محل المستوردات وهذا كله يعمل على خفض العجز في الميزان التجاري وتعديل ميزان المدفوعات.

وتمهيدا لعمليات التنمية الاقتصادية كان لا بد من مراجعه التشريعات والنظم المالية والضرائبية والمصرفية والادارية ووضع نظم اخرى جديدة لتكون اساسا متينا لتنفيذ الخطة الاقتصادية . فقد قامت الحكومة باعادة تنظيم الجهاز الاداري لجعله اكثر فعالية وقدرة على الانتاج وعملت على تغيير قانون الشركات لتنظيمها وحماية للاقتصاد الوطني من العبث وخرجت فكرة انشاء البنك المركزي الى الواقع ليقيم بتنظيم وتنسيق العمليات المصرفية والمالية في الاردن . وكذلك انتهى العمل من تحضير الدراسات لانشاء بنك للائتماء الصناعي وزيادته اعمال مؤسسة الاقراض الزراعي لتوفير القروض لعمليات الانتاج لقطاعي الصناعة والزراعة .

هذه هي السياسة الاقتصادية في خطوطها العريضة ، اما ما تقوم فيه الحكومة في الحقول الخاصة فارجو ان اين ما يلي :

سياسة الحكومة في التجارة

ان السياسة التي تنتهجها الحكومة في الحقل التجاري هي الحرية التامة في الاستيراد المبنية على اساس المنافسة اذ ان انظمة الاستيراد وتعليماته تسمح لجميع الاردنيين السدين يتعاطون اعمال التجارة بممارسة الاستيراد وينتج عن ذلك توفر مختلف انواع

السلع في الاسواق الاردنية بأسعار منافسة . فالحكومة لا تقيد الاستيراد الا حين تكون هناك مصلحة عامة في ذلك كحماية الصناعات المحلية او وجود اتفاقات خاصة تهدف الى دعم تصدير المنتجات الاردنية .

كما تتضمن تعليمات الاستيراد المطبقة حاليا حماية التاجر الاردني من منافسة غير الاردنيين فيموجب تلك التعليمات لا تمنح رخص الاستيراد لغير الاردنيين ، ويستثنى من ذلك من كان منهم يتعاطى الاستيراد قبل صدورهما او اذا كان الاستيراد لاغراض التصنيع .

وترمي السياسة التي تنتهجها الحكومة الى تشجيع التبادل التجاري بين الاردن - والبلاد العربية الشقيقة كما ترمي الى تنمية العلاقات الاقتصادية بينه وبين البلاد المستوردة للفوسفات .

فالحكومة الاردنية كانت من اوائل الحكومات التي ربطت بالتوقيع على اتفاق تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية الذي يتضمن اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المستوردة من احدى دول الجامعة العربية الموقعة على ذلك الاتفاق . ويتضمن ايضا تخفيضها في الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الصناعية يتراوح بين ٢٥٪ و ٥٠٪ .

كما ان الحكومة الاردنية مرتبطة باتفاقات اقتصادية ثنائية بينها وبين كل من سوريا ولبنان والعراق والسعودية لايجاد تعاون اقتصادي اوثق . وقد كان الاردن من الدول التي وقعت في السنة الماضية اتفاق الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية الذي من شأنه اقامة وحدة اقتصادية تضمن بصورة خاصة للدول الموقعة ولزعاياها على قدم المساواة .

١ - حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ،

٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .

٣ - حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ - حرية النقل والترازيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .

٥ - حقوق التملك والأبصاء والارث . هذا وستبدأ الحكومة الاردنية بتطبيق هذا الاتفاق حال الانتهاء من اقراره من جميع الاطراف المعنية .

وتعتقد الحكومة الاردنية ان الاتفاقات المذكورة تجعل من اسواق الدول المرتبطة بتلك الاتفاقات سوقا عربية واحدة من الناحية العملية .

اما بالنسبة لتصدير الفوسفات فتقوم الحكومة حاليا باجراء اتصالات مع البلدان المستهلكة لهذه المادة من اجل تصريف الفوسفات الاردني في اسواقها واستعيد الحكومة النظر في الاستيراد من البلاد الاخرى في ضوء ما تستشيره تلك البلاد من الفوسفات الاردني .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الحكومة الاردنية مرتبطة باتفاق اقتصادي مع يوغسلافيا وآخر مع الهند يهدفان الى تشجيع استيراد ذبلك البلدين لهذه المادة من الاردن .

الصناعة

تعمل وزارة الاقتصاد الوطني بكل ما تستطيع من جهد ، وبما تملكه من امكانيات على دفع عجلة الصناعة مستهدفة بذلك استغلال مواردنا الطبيعية والبشرية وهي اذ تقوم بذلك المدركة للصعوبات التي تواجه الصناعة في بلد يخطو خطواته الاولى نحو التصنيع ، ومن تلك الصعوبات :-

١ - صعوبة جذب الاموال من قطاعات الاستثمار الاخرى الى القطاع الصناعي الذي يتطلب كفاءة تنظيمية عالية في النواحي الفنية والادارية .

٢ - ان الاموال المستثمرة في الصناعة لا تدر ربحاً مريحا الا بعد وقت طويل اذا قيس ببقية قطاعات الاستثمار الممكنة علما يضاف الى ما تقدم بعض العقبات التي تقف في وجه الصناعة في البلاد الصغيرة المتطورة ، كالأردن ، ومن تلك العقبات :-

أ - منافسة الانتاج الكبير الاجنبي الذي يكون عادة ذا كلفة قليلة .

ب - ضآلة حجم السوق الداخلي وضعف القدرة الاستيعابية .

ج - ندرة الاداريين والفنيين في الحقول الصناعية المختلفة .

د - ارتفاع اسعار المواد الخام والطاقة الكهربائية والنقل ، ونسبة الفائدة البنكية ، وكل ذلك يجعل كلفة الانتاج عالية .

و - العامل النفسي : ويتلخص في صعوبة استبدال المواد المستوردة التي تعود المستهلكون على استعمالها ، بالمواد التي تنتجها المصانع المحلية .

وتحاول الحكومة بشق الوسائل تدليل هذه الصعوبات والعقبات وخلق الجو المناسب امام رؤوس الاموال لاستثمارها في الصناعة ، وتشجيع التصنيع الذي من شأنه تحقيق المهدفين التاليين :

١ - امتصاص عدد كبير من العال العاطلين عن العمل .

٢ - توفير ما يمكن من العملات الاجنبية التي تدفعها ثمنا للسلع المستوردة لتعديل الميزان التجاري لصالح البلد .

هكذا منذ الأصل

ويمكن تلخيص السياسة التي تتبعها وزارة الاقتصاد الوطني لدعم الصناعة وتشجيعها بالوسائل التالية :

١ - تطبيق قانون تشجيع وتوجيه الصناعة الذي من شأنه تقديم الاعفاءات التالية للصناعات المشمولة به .

أ - الاعفاء من ضريبة الدخل الاجتماعية وضريبة الأبنية والأراضي اعفاء كاملاً لمدة ثلاث سنوات ونصف اعفاء للستين التاليتين .

ب - اعفاء مواد بناء المصنع وآلاته من الرسوم وقد استفاد من هذه الاعفاءات ما يتوفى على الثلاثين مصنع منذ صدور هذا القانون .

٢ - منع المنافسة الداخلية الضارة عن طريق التنسيق الصناعي ، ففي حالة وجود مصانع كافية لإنتاج سلعة معينة لا تسمح الوزارة بإقامة مصانع جديدة لإنتاج السلع نفسها لأن في ذلك بؤرة للطاقت الانتاجية ، وبفس الوقت فإن الوزارة لا تفعل موضوع مراقبة جودة واسعار منتجات هذه الصناعة

٣ - منع المنافسة الخارجية الضارة بواسطة التعريف الجمركية أو عن طريق الحد من الاستيراد فإن الحكومة تلجأ في حالة وجود سلعة تنتج محلياً بكميات كافية أو هي في سبيل ذلك ، إلى زيادة الرسوم الجمركية على السلع المماثلة المستوردة ، أو تقنين استيرادها أو منع استيرادها منعاً باتاً ، ولا يطبق الترتيب الأخير إلا فيما ندر من الحالات حيث تكون الصناعة المستفيدة محلية ، ويكون معظم تكاليف إنتاجها من مواد خام ويد عاملة أردنية .

٤ - الدعم الحكومي المباشر عن طريق منح الامتيازات للشركات المساهمة الكبرى والمساهمة برأس مالها : إن الحكومة لا تكتفي بما تقدمه من

مساعدات وتسهيلات للصناعة المحلية بل تعمل أيضاً على تقديم الدعم المعنوي والمادي المباشرين وذلك من أجل بث روح الثقة في نفوس المساهمين ، فهي تقوم بمنح الامتيازات : حين تجد ذلك ضرورياً للشركات الصناعية المساهمة الكبرى التي تشرف هي على تأسيسها وتعتبرها من الصناعات الحيوية ، ومن الامثلة على ذلك شركة الاسمنت ، ومصفاة البترول والبتولاس ، والذ يوت النباتية ، والدباغة وغيرها .

٥ - اعفاء بعض المواد الأولية التي تستعمل في الصناعة من أجل تشجيع اصحاب المصانع ، ولتقديم السلع المحلية للمستهلك بأسعار مخفضة وتراعي الحكومة حين الاعفاء ان تستفيد منه تلك الصناعة بالذات ، وذلك محافظة على دخل الخزينة من الرسوم الجمركية .

٦ - اعطاء القروض الصناعية بفوائد قليلة ولمدة طويلة : ويقوم بذلك صندوق الائتماء الصناعي ويبلغ رأسماله ما يزيد على نصف مليون دينار تستغل بشكل دوار اذ يتم اقراض جميع التسديدات من المشاريع المستفيدة لمشاريع جديدة أخرى كما تقوم الحكومة الآن باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء بنك صناعي لنفس الغاية ولكن بأموال اكبر ومساعدات أو في اداريا وفيها وماليا .

٧ - تفضيل الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة للمنتجات المحلية لدعمها وتشجيعها : فقد قامت الحكومة بالتعميم أكثر من مرة على الوزارات والمؤسسات الحكومية طالية اليها وجوب شراء المنتجات الصناعية المحلية حين توفرها ، ويجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى التجاوب الفعال الذي تبديه هذه المؤسسات بهذا الشأن .

٨ - ايفاد بنص الاداريين والقضيين بعينات إلى الخارج واستقدام خبراء للمساعدة على الصناعات

المحلية وتنظيمها ، اذ تراعي وزارة الاقتصاد الوطني حين وضع برامج البعثات ، افادة المصانع المحلية من تلك البرامج ، وقد بلغ عدد الذين اوفدوا مؤخراً لهذه الغاية عشرين مبعوثاً من صناعات مختلفة ، منها البوتاس والفوسفات والدباغة وتكرير البترول والمعلبات وسكب الحديد والكهرباء والزيوت وغيرها .

٩ - العمل على تعريف المواطنين بالصناعات المحلية عن طريق اقامة المعارض المحلية .

١٠ - اعداد الدراسات المتعلقة ببعض الصناعات الهامة والعمل على تأليف شركات مساهمة للقيام بتنفيذ تلك الصناعات التي تحتاج لرؤوس اموال كبيرة ووضع دراسات الصناعات الصغيرة في متناول المهتمين من المواطنين الراغبين في انشائها .

لقد نتج عن اتباع السياسة الموضحة في هذه النقاط ازدياد الاقبال على التصنيع واجتذاب رؤوس الاموال الخاصة إلى القطاع الصناعي على نطاق واسع وقد واجه هذا الوضع بعض القضايا ، التي من الطبيعي حدوثها اثناء بناء أي مجتمع صناعي في بلد صغير متطور مثل تضارب المصالح بين اصحاب المنتجات المحلية والمستوردين للسلع المماثلة لها ، وتقديم أكثر من طلب واحد إلى الحكومة لإنشاء نفس الصناعة ومحاولة التوفيق بين تحقيق ربح عادل لاصحاب المصانع وحصول المستهلك على السلع بأسعار مقبولة وتقوم وزارة الاقتصاد الوطني بمعالجة هذه القضايا على ضوء الصالح العام مراعية بذلك حقوق المنتج والمستهلك ويشترط لحياة صناعة ما توفر الشروط التالية :

١ - ان تكون منتجاتها مفضاهية ما أمكن في جودتها للسلع الاجنبية المستوردة .

٢ - ان يكون انتاجها كافياً باستمرار لسد حاجة السوق المحلية .

٣ - ان لا يكون هناك فارق سعر كبير بين الانتاج المحلي ومنافسه الاجنبي .

نقطة موجزة عن سياسة الحكومة الخاصة بتطوير مصادر القوى الكهربائية

لما كانت الطاقة الكهربائية تشكل احد العوامل الرئيسة التي ترتكز عليها نهضتنا الصناعية ونظراً لأنها أصبحت المقياس الذي يقاس به مستوى تقدم الشعوب ، فإن الحكومة تولي موضوع تنميتها العناية الكافية ، وفيما يلي الخطوات التي اتخذت والتي ينوي اتخاذها لتحقيق ذلك .

١ - اوعزت الحكومة إلى شركة هندسية استشارية المانية ومن مستوى عال القيام بتحضير مخطط عام لتطوير مصادر القوى الكهربائية ينفذ على مراحل مدتها عشر سنوات بهدف إلى تجميع وتركيز انتاج الطاقة الكهربائية في محطات توليد مركزية كبيرة واقامة شبكات نقل كهربائية مترابطة بعضها ببعض لنقل وتبادل الطاقة الكهربائية المنتجة بين المناطق المختلفة من المملكة وكذلك تحسين المشاريع الكهربائية القائمة ، كل هذا لتوفير طاقة كهربائية مضمونة وبأسعار مخفضة . هذا ولقد قامت الشركة الاستشارية الألمانية بإرسال خبرائها المختصين إلى الأردن خلال الربع الأخير من السنة الماضية وقد قام هؤلاء الخبراء بجمع المعلومات اللازمة ودراسة جميع المشاريع الكهربائية وحاجات مختلف مدن وقرى المملكة من الطاقة الكهربائية ، ومن المنتظر ان يصلنا تقارير ومخططات مشروع كهربة الأردن العام في مدة اقصاها شهر حزيران سنة ١٩٦٣ . وستعمل الحكومة على وضعه موضع التنفيذ بعد دراسته وتعديله وأقراره بشكل نهائي .

هكذا منذ الأصل

٢ ستعمل الحكومة على سن قوانين وانظمة للشؤون الكهربائية تمكثها من وضع المخطط الكهربائي العام موضع التنفيذ كما تساعد على تنظيم الشؤون الكهربائية المختلفة والتأكد من قيام الشركات الكهربائية بالزاماتها تجاه المواطنين بالشكل الصحيح.

فكرة اخرى عن النقد الاردني :

لقد بلغ النقد الاردني المتداول بمقتضى عام ١٩٥٩ ما يقرب من (١٥٢) مليون دينار وزاد في عام ١٩٦٢ الى (٢٠٢) مليون ، وتكون الزيادة ما يقرب من ٥ ملايين وهذا يعكس بصورة اكيدة حيوية جهاز الانتاج في الاردن حيث ان الزيادة في العرض النقدي قابليتها زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات.

هذا ما اردت عرضه بشكل عام واي أخ يريد تفصيل أكثر في هذه الجلسة او في جلسة اخرى الا مستعد للاجابة .

السيد الفايز نائب يلو الوسط : بعد ان استمع المجلس الى بيان معالي وزير الاقتصاد الوطني ، وحتى يتمكن النواب المحترمين من دراسته دراسة وافية ارجو رئاسة المجلس طبع البيان وتوزيعه على الاعضاء الاكابر ، واقترح بحث هذا البيان ومناقشة هذا الموضوع في جلسة خاصة تعقد في يوم السبت القادم (اصوات : تريد مدة اطول)

(اصوات : يوم الثلاثاء)

السيد عبده نائب القدس : حيث ان موضوع السياسة الاقتصادية موضوع هام وقد سمعنا من معالي وزير الاقتصاد الوطني يدلي ببيان هام لذلك لا يمكن استبعاد ما تضمنه هذا البيان ودراسته ، ومناقشته يوم السبت ، لذلك اقترح ان تكون جلسة مناقشة يوم الثلاثاء القادم .

اصوات : نفي على هذا الاقتراح

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : يا سيدي، رجاء عينوا جلسات في اي يوم ترغبون ما عدا يوم الثلاثاء لأن عندي ارتباط مع الاخوان المواطنين في كل يوم الثلاثاء .. اي يوم آخر ما عدا الثلاثاء ان امكن .

اصوات ، لمانع الطلب مهم

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : عتدنا موضوعين :

الاول : مناقشة السياسة الاقتصادية وبيان معالي وزير الاقتصاد الذي استمعنا اليه .

الثاني : مناقشة تقرير ديوان المحاسبة .

لذلك نحن بحاجة لتحديد موعد خلال هذا الاسبوع لمناقشة الموضوعين .

اصوات : الاربعاء والخميس

اصوات : موافقون

الرئيس : اذن يوم الأربعاء في ١٩٦٣/٣/٢٠ وفي تمام الساعة الحادية عشرة موعدا لمناقشة السياسة الاقتصادية وبيان معالي وزير الاقتصاد الوطني .

والخميس في ١٩٦٣/٣/٢١ وفي نفس الساعة موعدا لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة .

الجميع : موافقون

السيد ارشيدات نائب اربد : معالي الرئيس .. هناك اقتراح مهم جداً وموقع من عدد من النواب وهو عبارة عن شكر الحكومة على موضوع معين

- ضجه -

الرئيس : اعلن ارفضاض الجلسة

وارفضت الجلسة

الرئيس : بعدن ، وانتهت الابحاث الواردة على جدول اعمالنا .

السيد ارشيدات نائب اربد : هذا الاقتراح موقع من ٣٢ عضواً.

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
نزار الراعي

هكذا عند الاصل

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم السبت الواقع في ١٩٦٣/٣/١٦ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي ورئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة بالوكالة السيد تزار الراجحي.

وتغيب باجازه السيد محمد علي العجلوني .

وتغيب معتذرا السادة وصفي التل ، الدكتور مصطفى خليفة ، فيصل المجالي ، نعم طوقان .

وحضر من الحكومة اصحاب المعالي السادة داود ابو غزالة وزير المواصلات ، عز الدين المفتي وزير المالية والجيارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة

وصلت المملورتان التاليتان بعد افتتاح الجلسة واخذ المجلس علما بهما »

٣ -

برقية

لاسباب اضطرارية لم يتمكن من حضور جلسة اليوم ، ارجو قبول معلوتي

١٩٦٣/٣/١٦

٤ -

برقية

دولة رئيس مجلس الاعيان - عمان

بالنظر لوفاة ابن عمنا الدكتور نمر طوقان اعتذر لعدم حضور جلسة اليوم .

١٩٦٣/٣/١٦

نعم طوقان

لشؤون الرئاسة ، حنا خلف وزير العدلية ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور قاسم الرماوي وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة :

الرئيس : نفتح هذه الجلسة باسم الله الرحمن الرحيم .

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاعتذارات

١ -

السكرتير العام بالوكالة : ارسل معالي الدكتور مصطفى خليفة كتاب المعلرة التالي :

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

لاسباب صحية ارجو قبول معلوتي ، لكم وللمجلس الكريم فائق التحية »

١٩٦٣/٣/١٦ الدكتور مصطفى خليفة

« اخذ المجلس علما بها »

٢ -

السكرتير العام بالوكالة : كذلك فقد اعتذر هاتفياً دولة السيد وصفي التل

الاستاذ الجعبري : العين السيد نعم طوقان طلب ان يعتذر عن الجلسة لوفاة ابن عمه .

السيد عريقات : معالي العين السيد محمد علي العجلوني طلب ان اقدم اعتذاره ايضا .

٣ - تلاوة الكتب الواردة

١ -

السكرتير العام بالوكالة : اتلو على حضراتكم استقالة العين السيد عبد الرحيم الشريف من عضوية اللجنة القانونية .

دولة رئيس مجلس الاعيان الالهم

لما كانت المادة العاشرة من النظام الداخلي لمجلس الاعيان توجب الا ينتخب عضو لاكثر من لجتين من لجان المجلس .

لما كنت قد انتخيت لعضوية كل من اللجان (القانونية) و (المالية) و (الادارية) على خلاف ما هو منصوص عنه في المادة العاشرة سالفة الذكر . لذلك فاني اتقدم لدولتكم راجيا اعفائي من عضوية (اللجنة القانونية) ان كان هذا الامر من

ضمن اختصاصاتكم كرئيس للمجلس ، والتكرم باحالة طلبي هذا الى المجلس لابت فيه على اساس الخطأ الواقع .

وتفضلوا دولتكم بقبول اصدق اعتباراتي
١٩٦٣/٣/٧

عضو مجلس الاعيان
عبد الرحيم الشريف

الرئيس : بموجب النظام الداخلي لا يجوز للمعضر ان يكون عضوا في اكثر من لجتين ، الاستقالة مقبولة والعدد الموجود كافي

السيد التلهوني : العدد الموجود كافي

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على قبول استقالته والاكتفاء بالعدد الموجود في اللجنة القانونية؟
الجميع : موافقون

٢ -

الرئيس : يتلى كتاب دولة رئيس الوزراء حول استعجال النظر بقانون الشركات المعدل .
السكرتير العام بالوكالة :

الرقم - ش / ١ / ٥٨٨٥

التاريخ - ١٩٦٣/٣/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

ارسل لمعاليتكم طياً ب (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٣ يشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/١١ مع - الاسباب الموجبة له رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره بضرورة مستعجلة .

واقبلوا فائق الاحترام .

عن رئيس الوزراء
عبد القادر الصالح

هكذا منه الأصل

نسخة - لدولة رئيس مجلس الاعيان - مع
نسختين من مشروع القانون

الرئيس : هذا القانون درسته اللجنة القانونية
وأعطت قراراً بشأنه وهو معروض على جدول اعمال
جلسة اليوم .

٤ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : تتل مقررات اللجنة القانونية وارجو
ان يتفضل مقرر اللجنة معالي السيد ضيف الله الحمود
الى المنصة .

- ١ -

المقرر : قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
بنصابها القانوني بتاريخ ١٣/٣/٦٢ وقد تغيب عن
الجلسة كل من معالي السيد حسن الكاتب وسعادة
الحاج فؤاد عبد الهادي ونظرت في مشروع القانون
المعدل لقانون الشركات المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣
المحال عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته
توصي المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من
مجلس النواب .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل لاجد ملحوظات على هذا
المشروع .

(فلم يبد احد رغبته في الكلام)

الرئيس : اذن يتلى المشروع مادة مسادة
للموافقة عليه .

وقد تلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على
كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس
النواب المقرر وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها
الى الحكومة .

الاسباب الموجبة

لقانون الشركات المعدل

بما ان مهلة توفيق اوضاع الشركات مع
احكام قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة
١٩٦٢ تنتهي بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٣ .

وبما ان معظم الشركات القائمة حالياً والمسجلة
قبل نفاذ القانون المذكور لم تستطع حتى الان توفيق
اوضاعها حسب متطلبات القانون المذكور .

وبما ان المصلحة تستوجب تمديد المدة المذكورة
اعلاه لانتاحة الفرصة امام جميع الشركات تعديل
اوضاعها حسب متطلبات القانون فقد وضعت
الحكومة مشروع هذا القانون لتحقيق هذه الغاية .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون الشركات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون
الموقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٧) من قانون
الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ ويستعاض
عنها بما يلي :

١ - تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى
القوانين المعمول بها بالمملكة قبل نفاذ هذا القانون
كأشياء مسجلة بموجبها على ان تعدل اوضاعها مع
نصوصه في مدة اقصاها ٣١/٥/١٩٦٣ ، والا
اعتبرت بأنها غير مسجلة . ولتحقيق هذه الغاية يحق
لمجلس ادارة الشركات المساهمة دون الرجوع لميثاقها
العام تعديل النصوص التي تتعارض مع احكام هذا
القانون في عقود تأسيسها وانظمتها الداخلية كما يجوز

حيث مطابقة القانون لاحكام الدستور وجدت ان
المادة ١٢٠ من الدستور قد نصت عن ان تعيين
الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود
صلاحياتهم واختصاصاتهم الى الخ . . . تعين بانظمة
يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك ، وبما ان
القانون المذكور يخالف نص المادة (١٢٠) المذكورة
تقرر اللجنة توصية المجلس الكريم برفضه لخالفته
للمستور .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل لاجد رغبة في الكلام .

السيد الطهوي :

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين
تعلمون ان اول قانون للخدمة المدنية وضع في
عام ١٩٥٤ وقد جرت عليه مناقشات امام مجلسكم
الكريم استغلت شطراً من وقتكم وانتهت في النتيجة
باقراره ، ومنذ ذلك الحين سار مجلسكم والحكومات
التعاقبة معاً بمن القوانين للخدمة المدنية منسلاً ذلك
الحين حتى هذا التاريخ .

وبمقتضىنا البحث أن نعود الى الماضي لنسرد
بعض ما دار من مناقشات ومساجلات في عام ١٩٥٤
حيث وضع اول قانون للخدمة المدنية ، فقد قررت
اللجنة القانونية في ذلك الحين رد القانون لخالفته
المادة (١٢٠) من الدستور ، وقد اجاب على هذا
القرار دولة رئيس الوزراء في ذلك الحين بقوله (انني
مع احترامى لرأي اللجنة القانونية الموقرة اعتقد أن
ليس في الامر مخالفة لاحكام الدستور .

فالسطة التشريعية هي صاحبة الحق بالتشريع
وفي بعض الحالات تترك للحكومة . اما بمقتضى نصوص
الدستور واما بمقتضى نصوص القوانين - حتى اصدار
انظمة تسهيلات للعمل .

لما اضافة الاحكام الجديدة التي يتطلبها هذا القانون
الى عقود تأسيسها وانظمتها الداخلية خلال فترة
التعديل المحدودة اعلاه .

٢ - تتبع في عملية تعديل اوضاع الشركات
مع احكام قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣)
لسنة ١٩٦٢ الاحكام والاجراءات الخاصة بالتأسيس
والسجل والنشر والادارة به .

المادة ٣ - تلغى المادة (١٤٥) من قانون
الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ ويستعاض
عنها بما يلي :

عند نفاذ هذا القانون وخلال فترة اقصاها
٣١/٥/١٩٦٣ تنتهي مدة مجالس الادارة القائمة وعلى
جميع الشركات ان تدعو هيأتها العامة لانتخاب
مجالس جديدة قبل انتهاء الفترة على ان لا يؤثر هذا
التعديل على المجالس التي جرى انتخابها وفق احكام
القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل
بحكم اختصاصه مسؤولون عن تنفيذ احكام القانون .

- ٢ -

الرئيس : والان نعود لاستكمال البحث في
القرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٢/٢/١٩٦٢ حول
قانون الخدمة المدنية المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ .

المقرر : قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني
بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٢ بحضور اصحاب المعالي
السادة المقرر نعيم طوقان ، فلاح المدادحة ، علي
المدادوي ، وسعادة السيد الحاج فؤاد عبد الهادي ،
ونظرت في القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١
قانون الخدمة المدنية ، وبعد دراسته ومناقشته من

هكذا عند الأصل

ولقد كان بالإمكان اصدار نظام غير انه
رؤى ان في ذلك محذورا من ناحيتين :

١ - النظام لا يجوز النص به على حصانة
رئيس ديوان الموظفين ، وعمل الرئيس هنا هو عمل
هام جدا يوجد في بعض الاحيان في مراكز حرجية.
لذا فان وضعه يتطلب ان يكون ذا حصانة كرئيس
ديوان المحاسبة ، وبما ان الحصانة لا يجوز أن ترد
بنظام رؤى وضع القانون .

٢ - ان عمل ديوان الموظفين عمل خطير
يتناول اصلاح الجهاز الحكومي من حيث الكفاءة
والقدرة والضرورة القصوى لايجاد الوظائف والاعمال
فاذا ما تم مثل هذا الملك سهل على الحكومات تنظيم
موازناتها وفقا للقانون ولا يبقى مجال لترهفات في غير
محلها أو لايجاد وظائف لا لزوم لها .

فاذا ما ترك الامر للنظام يسهل على اية حكومة
اذا رأت ان ذلك لا يدخل ضمن رغباتها ان تلغي النظام.
وقد عقب على قول دولة رئيس الوزراء وزير
العدلية آنذاك بقوله انني لا اشارك اللجنة القانونية
رأيا وليس في تشريع قانون الخدمة المدنية مخالفة
لاحكام المادة (١٢٠) من الدستور لا صراحة ولا
ضمنا . فالمادة (١٢٠) نصت : على حق الحكومة في
استصدار أنظمة بموافقة جلالة الملك المعظم ولم يرد
في الدساتير نص يمنع السلطة التنفيذية ان تعود الى
السلطة التشريعية صاحبة الحق في التشريع اصلا في أن
تنظم مثل هذه الامور بقانون .

ففي هذه المادة اشارة الى أن الحد الأدنى من
اجل تنظيم شؤون التوظيف والعزل هو اصدار نظام
ولا يعني هذا او يمنع على الحكومة ان تلجأ الى
السلطة التشريعية صاحبة الصلاحية في الاصل ان تصمد
من الأدنى الى الأعلى فتربط مثل هذا الامر الخطير
بقانون كالقانون الموجود امام هذا المجلس .

وبعد مناقشات اشترك فيها رجال القانون من
اعضاء هذا المجلس صودق على القانون واقرت السلطة
التشريعية والتنفيذية السير على هذا الاسلوب وتمشى
القانون والنظام معاً في بناء جهاز الدولة تحت راية
الدستور ووفق قواعده واحكامه .

ولقد قامت بعد ذلك مؤسسات ودوائر قوانين
كمؤسسة الاقراض الزراعي وسلطة قناة الغور الشرقية
ومجلس الاعمار وسلطة ميناء العقبة ، وجابه قانون
تنظيم الجهاز الاداري لعام ١٩٦٢ ، فهل يعتبر هذا
التنظيم خطأ أم صواباً ، انني ممن يؤيدون مثل هذا
الاجراء ولست ممن يحدون في ذلك مخالفة دستورية ،
فتنظم شؤون الدولة وترتيب اجهزتها يجوز بنظام
ويجوز أيضاً أن يشرع بقانون ، فقد نصت المادة (٢٢)
من الدستور ما يلي : (لكل اردني حق في تولي
المناصب العامة بالشروط الممثلة بالقوانين أو الأنظمة
التي عين للوظائف العامة من دأمة وموطة في الدولة
والادارات الملحقة بها والبلديات يكون على اساس
الكفاءات والمؤهلات) .

وقد اقرت دول كثيرة كالعراق وسوريا ولبنان
ومصر والكويت تنظيم هذه الامور بقوانين اما من
يقول بان في مثل هذا الاجراء مخالفة دستورية فردي
على ذلك ان القوانين المخالفة للدستور هي القوانين
التي تتعارض مع روح الدستور ومفهومه كأن ينس
قانون يتعارض مع حرية الاديان أو حرية الفرد أو
يخالف المواد الواردة في الدستور في الفصل الثاني من
الدستور والمتعلقة بحقوق الأردنيين وواجباتهم .

ويؤيد ما ذهب اليه ما جاء في اصول القانون
للدكتور عبد الرزاق السنهوري حيث جاء في المصححة
١٦٩ - ١٨١ ما نصه :

اما اذا استوفى التشريع الرئيسي الشكل ولكنه
خالف الدستور من حيث الموضوع بان جساء ماسا

هذا التابعة المعظم لا يقرأ ولا يكتب وكان الجواب
ان القانون بروحه ومفهومه وليس منصوصه وحروفه .

ونستطيع ان نأني بمثل عندنا وهو نص المادة
(٧١) من الدستور ، فقد نصت لمجلس النواب حق
الفصل في صحة نيابة اعضائه ولكل ناخب أن يقدم
الى سكرتيرية المجلس طعناً الى آخر المادة ، وقد جاء
في قانون الانتخاب ما يتعارض مع نص هذه المادة ،
فقد جاء في المادة (٥٨) من قانون الانتخاب ما
نصه : لكل مرشح أن يطعن في صحة الانتخاب ،
فهل نقول ان المادة (٥٨) تخالف احكام الدستور .

انني اقول ان ليس من مخالفة دستورية مطلقاً
لان كلا النصين صحيحين واجبا التطبيق ، فاذا تقدم
الناخب بالطعن كان ذلك مقبولا ، واذا تقدم المرشح
فكذلك ولا يمكن أن نقول ان القانون يخالف الدستور
وذلك لتوفر الناحيتين الشكلية والموضوعية فيه .
واخيراً فان القانون الدستوري هو ذلك الفرع من
القانون العام الداخلي الذي يبين شكل الدولة والسلطات
التي تتكون منها ونوع الحكومة والحقوق والواجبات
الاساسية التي تثبت للأفراد أو عليهم ، فاذا مس
القانون هذه الاحكام كان مخالفاً للدستور وان لم
يتعرض لها كان صحيحاً .

وقانوننا هذا انما يتمشى مع الأنظمة التي تسنها
السلطة التنفيذية ويسير معها جنباً الى جنب ويساندها
في بناء جهاز الدولة وتنسيقه وتنظيمه ليس في مواده
اعتداء على احكام وقواعد الدستور .

لذا فاني اطلب من مجلسكم الكريم وقد صادقم
على العديد من امثاله منذ عام ١٩٥٤ حتى اليوم
ورددتم قرار اللجنة القانونية في ذلك الحين رد قرار
اللجنة القانونية والمصادقة على هذا القانون كما جاء في
مجلس النواب .

باحد مظاهر الحرية الشخصية التي كفلها الدستور أو
مفرقا في المعاملة بين الناس امام القانون ، وقد حددت
القوانين المخالفة للدستور حصراً بانها القوانين المخالفة
لنظام العام أو الاداب العامة اذ لا يصح الاتفاق الذي
يتنازل به شخص عن حقه الانتخابي مقابل مبلغ من
المال ولا الاتفاق الذي يقيد الشخص في اعتناق الدين
الذي يريد أو المذهب السياسي الذي ينتمي اليه ولا
يصح لموظف أن يتنازل عن وظيفته لمصلحة شخص
آخر أو أن يستغلها ، ولا الاتفاق الذي يعني شخصاً
من دفع الضريبة التي اوجبها القانون وقد ايلت جميع
المراجع الدستورية هذا الرأي .

وقد جاء كتاب نظرية القانون للدكتور
عبد الفتاح عبد الباقي استاذ القانون المدني في كلية
الحقوق بجامعة القاهرة ، ينظر الى القانون عادة من
ناحيتين ، ناحية الشكل وناحية الموضوع ، فناحية
الشكل تعني ان تراعى الاجراءات التي يختمها الدستور
لسن أو لتفاده وهي مرورة في مراحلها الدستورية .
اما ناحية الموضوع فهي أن لا يخالف قواعد
الدستور وقد ضرب على ذلك مثلاً صدور قانون
يعاقب اليهود الذين يؤدون الصلاة في معابدهم ، فهذا
القانون يخالف للدستور الذي يقرر حرية العقيدة
للجميع .

وعلى هذا فكل قانون روعيت فيه ناحية الشكل
وهي مرورة في مراحلها الدستورية وناحية الموضوع
وهو عدم مخالفة لاحكام الدستور العامة والنظام العام
فهو قانون سليم يتفق مع الدستور وينسجم مع احكامه .
وعلياً أن تقرر في هذا المقام ان الدستور أو
القانون انما هو بروحه ومفهومه لا بنصه وحروفه ،
وقد ثارت مسألة هامة في مصر عندما اشترط في المرشح
في قانون الانتخابات في العهد السابق أن يقرأ ويكتب
فاعترض احداهم على الدكتور طه حسين وقال بأن

هكذا من الأصل

السيد الشريف : دولة رئيس

ومن المسلمات كذلك ان للحكومة على ما هي احكام المادة (١٢٠) من الدستور الحق ، كل الحق في اصدار الأنظمة العامة او الخاصة المتعلقة بكيفية تعيين الموظفين وطرق عزلهم ووسائل الاشراف عليهم وتحديد صلاحياتهم واختصاصاتهم .

ولعل التفسير الذي يبدو واضحاً في الخاطر للغاية التي هدف اليها من النص على جعل تشريعات الموظفين عندنا بالذات تصدر بأنظمة لا بقوانين ، ان اجهزة الدولة واداء الحكم فيها آنذاك كانت شقية محدودة لا تستدعي في نظر واضع الدستور أن توضع بقانون - مع ان حقوق وواجبات الموظفين لا تنشأ الا بقانون - اما الآن وقد تقدمت البلاد بخطوات واسعة سريعة في شتى الميادين ومناحي المجالات وتوسعت مراقبها العامة وتشعبت اجهزتها وازداد عدد الموظفين فيها فليس من سبيل لتقرير حقوقهم وتنظيم شؤونهم الا بقوانين ، على ما هو المستقر عليه دستوريا وكما راعت الحكومة ذلك في القانون مدار البحث صيغته لحقوق موظفيها وتأمينها لهم على مراكزهم القانونية ، وبنا لروح الطمأنينة في نفوسهم واستقرار اوضاعهم ، وضمانا لحسن اضطلاعهم باعباء واجباتهم ، وحفزا لهم على ان يبذلوا من موهبتهم وجهودهم ما يحقق بها غاية الوظيفة .

ومن المسلمات ايضا ان قانون الخدمة المدنية المعروض على بساط البحث هو قانون مؤقت والقانون هو غير النظام ، اذ ان القانون يصدر عن الهيئة التشريعية الرئيسية (مجلس الامة) والنظام هو التشريع الملحق بتنظيم بعض المسائل التفصيلية الواردة في القانون والصادر من الهيئات التشريعية الفرعية (السلطات التنفيذية) والقانون في الفقه الدستوري اعلی وأقوى من النظام .

وبعد ،

فازاء صراحة نص للمادة (١٢٠) من الدستور لا سبيل امام المجلس الرفض القانون المعروض وبالتالي لامتناع من تعديل الدستور بالغاء المادة المشار اليها برمتها اذ من شأن هذا الالغاء أن يصحح الوضع الدستوري الناشئ عن حكمها ، باستناد سلطة اصدار ما ينظم احوال الموظفين بوجه عام الى السلطة التشريعية في اصدار الأنظمة المتعلقة بكيفية تطبيق احكام قوانين الموظفين وغيرها من الشؤون ، حيث ان المادة (٣١) من الدستور قد كفلت للحكومة هذا الحق بقولها و الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها بشرط الا تتضمن ما يخالف احكامها .

ولا يفوتني هنا ان اشيد بموقف الحكومة السليم بمراعاتها الاصول الدستورية تأصيلا لقواعدها العامة يجعل شؤون الموظفين ينظمها قانون لا نظام مع ادراكها ما تخوله لها الماد (١٢٠) المنزه عنها من حق اصدارها بنظام ، ايمانا منها بان الاساس الديمقراطي الصحيح للحياة النيابية هو توزيع السلطة لا تركيزها وهو موقف جدير كرم تستحق الحكومة عليه الشكر والتقدير .

الاستاذ الشيخ الشققي : دولة الرئيس

يطيب لي ان اذكر قصة قديمة تنطبق علي في هذا الموضوع ،

يقال انه في السابق كان ابن ربيع له قضية مع احد اللبنانيين وجاءوا الى محكمة السلط فجاء الخصم بوكيل واخذ ورقة وهذا يقرأها كما كان دولة الاخ بهجت بك يقرأ ورقة وبعد ان انتهى الحامي قال ابن ربيع أرجو ان تسمحوا لي حتى آتي بواحد يقرأ ورقة كما كان هذا يقرأ ، فانا ايضا بما في كنت غائبا لم اكتب ورقة فارجو اذا كان المجلس يؤجل الجلسة

حتى يتمكن من قراءة ورقة مثل ما كان يقرأ بهجت بك . ومع هذا لا يعني الا ان اكلم كلمة بسيطة في هذا الموضوع .

الرئيس : هذا ما يريد .

الاستاذ الشققي : انا لا اختلف كما ان الكل في هذا المجلس لا يخالف بوضع قوانين لمعالجة امور الموظفين ولكن الشيء الذي يجب ان يحرص عليه هذا المجلس وهو مجلس الاعيان المؤلف من خيرة رجال البلد ومن المطلعين على القانون ، لا يجوز لنا ان نخالف صراحة المادة الدستورية التي تقول بان امور الموظفين من عزل وتعيين تعمل بموجب نظام أما ان الحكومة ترى ان ترجع الى الحق يجعل امور الموظفين تعالج بقانون فيمكنها ان تعدل المادة الدستورية - ١٢٠ - واعتقد انه لا يوجد في مجلس النواب ولا في مجلس الاعيان من يقف ضد هذا التعديل وذلك نكفي مجلس الاعيان مؤثرة مخالفة صراحة المادة الدستورية .

لا يجوز لأي شخص يؤمن بيمينته الذي اقسمه ان يخالفه ولذلك ارى ان قرار لجنة مجلس الاعيان القانونية على حق وعلى هذا المجلس الذي اقسم بيمينته بالمحافظة على الدستور ان يرد هذا القانون

الرئيس : تصحيحاً لقصبتك الاستاذ هو ربيع ابن جميل وليس ربيع .

الاستاذ جمو : الواقع قبل الخوض في موضوع ما يجب ان يصرف حتى يسهل البحث وتسهيل المناقشة ومن ثم يتمكن المناقش ان يصل الى نقطة معينة من الحقيقة .

الدستور في تعريفه هو ما يحدد المباح والقانون يحدد المحظور ، الدستور هنا حدد المباح بنظام ولكن من المفروض ان الحكومة حينها تعرض على السلطة التشريعية

ان تكون معالجة هذه الامور بموجب قانون كان من المفروض الا تكون هناك معارضة على أن هذا مخالفة للدستور لأن المخالفة تأتي اذا حاولت الحكومة ان تعالج امراً ما بموجب نظام والدستور ينص على ان تكون المعالجة بموجب قانون وودي على سماعة الاستاذ يكون رداً قهراً ، الذين يرون ان مسح بعض الرأس يكفي في الوضوء لا يعارضون في مسح الكل ، وما دام ان الدستور قد اباح او اعطى الحق ان تكون معالجة ما ورد في المادة - ١٢٠ - بنظام فلا ارى ان معالجة هذه الامور بقانون يكون مخالفة للدستور لذلك انا اقترح ان يوافق هذا المجلس على ان تعالج هذه الامور بموجب قانون .

السيد عريقات : كما قال دولة السيد بهجت التلهوني ، لقد مضى على هذا القانون من سنة ١٩٥٤ وقد فوّش مراراً وتكراراً من قبل مجلس النواب والاعيان وصودق على القانون ومثبتا عليه منذ سنة ١٩٥٤ لذلك فاني أؤيد ما جاء بكلمة دولة السيد بهجت التلهوني على قبول هذا القانون .

السيد الشريف : من القواعد المعروفة ياسيدي الرئيس ان الخطأ لا يولد قاعدة صحيحة ، حدث ان هناك خطأ كان قد جرى عليه فيما مضى فان الاوان ان تعدل الاوضاع الدستورية على وجهها الصحيح ، امامي نصوص الدساتير في البلاد العربية صادرة عن الجامعة العربية ، جميع هذه الدساتير تنص على ان شؤون الموظفين كلها تعالج بقوانين ، الحكومة بوضعها القانون في الواقع سلكت سلوكاً ممتازاً جيداً وهو الوضع الصحيح السليم ما احببت ان تستأثر به هذه السلطة وان تجعل ان من اختصاصها حق معالجة مشاكل الموظفين بأنظمة الشيء الذي امامنا الآن ، ما هو الحل الدستوري لهذه المشكلة ؟ الدستور ينص على انه لو سائر امور الموظفين تعالج بأنظمة والقواعد

الدستورية العامة كلها استقرت على ان تعالج قوانين ، الحكومة سلكت السلوك الصحيح بأن قدمت قانوناً ، السبيل الوحيد - باجتهادي المتواضع ما لم اكن مخطئاً - هو ان تلغي ، ولا سبيل لذلك الا بالغاء المادة - ١٢٠ - برمتها اذ لا ضرورة لها مطلقاً لأن الحق المطلق للسلطة التنفيذية هو اصدار قوانين قسماً بنص آخر ، يعني هي تزيد بالدستور لا ضرورة له ، مطلقاً ، لا سبيل اماناً للخروج من هذا المأزق الدستوري الا بالغاء المادة - ١٢٠ - ، انا موافق ، لا يوجد تعديل لأن التعديل من شأنه ان يعطي للسلطة التنفيذية حق اصدار قانون ، اي لفظة توضع على المادة - ١٢٠ - هو سلب لسلطة المجلس الشرعي واعطاءه للسلطة التنفيذية فاي اضافة على المادة - ١٢٠ - ولو كلمة (قانون) معناها يحق لها كسلطة تنفيذية ان تصدر قانوناً وهو ما لا يباح لها في الاساليب الدستورية .

السيد الطهوني : تعني حذف المادة ١٢٠ ؟

السيد الشريف : برمتها .

السيد الطهوني : وبقاء القوانين على ما هي عليه .

السيد الشريف : حق السلطة التنفيذية قسماً

بنص آخر ، هذا يزيد .

السيد الطهوني : يعني انت توافق على القانون .

السيد عريقات : اولاً نصادق على القانون وثم .

السيد معمر : دولة الرئيس :

باعتقادي ان الموضوع الذي نبحثه الآن هو موضوع فقهي قانوني هام ويحتاج الى دراسة ومراجعة المراجع القانونية ولا يمكن لشخص لم يدرس هذه النقطة ويفتش عن اجاب قانونية حوفاً ان يجيب عليها بصورة سطحية .

تقدم دولة العين بهجت بك التلهوني بشرح واف حول هذه النقطة التي بين فيها ان اصدار قانون الخدمة المدنية لم يكن متعارضاً مع نص الدستور

وقد اعجبني ان الدراسة وافية وعميقة وتستند الى مراجع قانونية قوية فيها رأي وجيه بأن مخالفة النساتير يجب ان لا يراعى فيها مجرد النصوص الظاهر ولكن مخالفة النساتير او الدستور هي في ناحية مخالفة النظام العام والآداب العامة والادوار الجوهرية كالحرية الشخصية وخلاف ذلك وجواب العين المحترم عبدالرحيم بك كان مستنداً الى ان المادة - ١٢٠ - من الدستور قد نصت على ان شؤون الموظفين تنظم بموجب انظمة وتجاوز في البحث الى التفريق بين قوة القانون وقوة النظام وهذا ما لا يخالفه به احد وأهمية خضوع شؤون الموظفين الى قوانين لأن شؤون الموظفين أصبحت متشعبة وكثيرة وذات أهمية قصوى بحيث لا يجوز ابقاؤها خاضعة للانظمة ، ولكن ارى ان الموضوع الذي طال فيه البحث منذ عدة سنوات ولم يصل فيه لاهذا المجلس ولا غيره الا نتيجة حتمية يحتاج الى زيادة في التعمق والدراسة وبمضي ان الاعضاء المحترمين القانونيين في هذا المجلس ان يفسح لهم المجال لدراسة هذا الموضوع اكثر ولهذا اقترح بأن يترك البحث الى جلسة اخرى تخصص لهذا الموضوع .

السيد الحديدي : ما دام ان وزير العدل موجود

لنسمع رأيه .

الاستاذ الشقيطي : اثني عليه .

السيد دهمس مسيني ، في جميع أنحاء العالم حقوق الموظف والتنظيمات الحكومية دائماً تسن بقوانين لأن القوانين فيها حماية لكل موظف وتمنع الحكومة من بعض الاجراءات التي تلقى فيها من مصلحة خاصة لها ، القانون شيء والنظام شيء والذي نعرفه نحن في زمن الانتداب ان كل قانون يتعلق بالادارة كانت السلطة التنفيذية - وهو للندوب السامي - كان يسن النظام مع العلم انه كانت له صلاحية سن

اولاً ان الت انظاركم الى المادة ٢٤ من الدستور هذه المادة تقول في الفقرة الاولى فيها :

١ - الامة مصدر السلطات .

والفقرة الثانية تقول :

٢ - تمارس الامة سلطاتها على الوجه المبين

في هذا الدستور .

والمادة ٢٥ تقول :

تتاط السلطة التشريعية بمجلس الامة والملك ويتسلف مجلس الامة من مجلسي الاعيان والنواب

الموضوع المائل امام حضراتكم الان هو من المواضيع التشريعية فاذن هذا الموضوع مناط بكم اما ان المادة ١٢٠ تقول :

التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتفكيكات دوائر الحكومة . . . الخ تعين بالظلمة .

فهذه المادة تعتبر مادة اختيارية لا وجوبية ان شاءت الحكومة لاجل الاسراع في بث الامور ان تلجأ الى هذه الصلاحية فتنتظم هذه الامور بنظام لا يوجد ما يوجب الاعتراض على ذلك ولكن اذا شاءت الحكومة ان تنتج الى مصدر السلطات وان تخضع هذا الموضوع التشريعي للسلطة التي اجاز بل اوجب بل حصر الدستور حق التشريع فيها فلا يوجد ما يعارض مع ذلك ، اذن وجه التناقض بين المادة ١٢٠ - والمادة - ٢٤ - والمادة - ٢٥ - منى جداً ، المادة - ١٢٠ - ما هي الا استثناء بسيطاً جاء من اجل ترويج الامور واطلاق يد الحكومة لتستطيع حل كثير من الحالات التي لا يتقدم فيها مجلس الامة او لا تقدم فيها الحكومة الى مجلس الامة من اجل معالجة هذه الامور بقانون للمصادرة - ١٢٠ - ان كانت من قبل الزيد كما قال الاخ الفاضل اذن لهي

القوانين وسن الانظمة لأن القانون فيه حماية . القانون لا يجوز للحكومة تعديله بينما النظام اليوم الحكومة تضع نظاماً تأتي حكومة غيرها وتضع نظاماً آخر يمكن ان يكون فيه اجحافاً للموظف انا ابحت هذه القضية ليس من وجهة قانونية كما طلب الاخ الكريم ان يبحث الاعضاء القانونيون في مجلس الاعيان ، النساتير والقوانين يراعى فيها دائماً المصلحة العامة لا تفسر كما هي مكتوبة ، تفسر روحها كما اراد الذي وضعها طبعاً الدستور هو حماية للشخص للفرد بينما القانون يعدل والنظام يعدل ، الحكومة وافقت مع العلم كما قال عبد الرحيم بك انه تشكر الحكومة التي ما تمسكت بنص الدستور وقالت هذا من صلاحياتي بل تركت القانون امام المجلس لكي يقره والمجلس النيابي اقره وهناك صالح عام فوق كل هذه التفسيرات التي نحن غير مضطرين لها طالما هناك مصلحة عامة في القانون اعتقد ان هذا اهم من التفسيرات الفقهية ، اذا كانوا ارادوا تعديل المادة ١٢٠ فلنتقدم الحكومة او المجالس النيابية بحسب ما ينص الدستور على تعديله ، نحن اماننا قانون فيه حماية للموظف ، الحكومة اقترحت ، مجلس النواب اقره ، ليس لدينا اسباب تدعونا الى تأجيله ، ارى ان واجب كل زميل في هذا المجلس ان يقره طالما فيه مصلحة عامة فوق كل ما يقال من وجهة فقهية ، انا اعتقد اني انا اثني على اقتراح او اثلث لأن غيري ثني على اقتراح دولة التلهوني ودعونا نمشي القانون ومن يجب ان يعدل المادة الدستورية فالمجال امامه واسع . لا ضرورة ان نبحث القضية ، المصلحة العامة فوق كل قانون وفوق كل تفسير .

وزير العدلية : دولة الرئيس .

حضرات الاعيان المحترمين

ان جاز ان احدث في هذا الموضوع فاود

لا تصحب الحق الوارد في المادتين ٢٤ و ٢٥، على كل حال فالمادة ١٢٠ جاءت في فصل واد عامة والمواد العامة من طبيعتها لا تقوم على اساس نزع الحقوق والسلطات الواردة في المواد الخاصة بل هي من قبيل التزديد بل هي من قبيل الاحتياط حتى اذا ما عجزت او لم ترجع الحكومة الى وضع تشريعات خاصة في هذا القبول يمكنها ان تضعها ، بانظمه اما اذا جاءت وعادت الى المصدر الاساسي وشاعت المعالجة بقوانين فهذا غير محرم في الدستور وغير ممنوع قطعيا بمعنى المبادئ الفقهية او المبادئ الواردة في هذا الدستور بالذات ، هذا هو رأيي .

الاستاذ الشيخ الشقيطي : لقد اجاب معالي وزير العدل في عدم المعارضة بين المادة ١٢٠ و ٢٤ - ولكن هل يجوز لي معاليه ان اسأله اذا كان لا يرى معارضة بين المادتين فما هي الاسباب التي جعلته ان يسحب السؤال الذي قدمه الى المجلس الاعلى حينما اتفق تقريرا المجلس الاعلى على ان المادة ١٢٠ - لا تجيز ابدا اصدار قوانين لمعالجة امور الموظفين ولم يشعر المجلس الاعلى وهو المكون من علماء القانون واعلى محكمة في هذا البلد فبعد ان احس وسمع باذنه ان المادة لا تبيح ذلك وان القوانين غير صحيحة لمعالجة امور الموظفين لم يشعر المجلس الاعلى واذا بالسؤال يسحب فاذن ويسمح لي معالي الاخ ان هنالك معارضة بين المادة ١٢٠ - والمادة ٢٤ - ، المادة صريحة واذا كان هنالك رأي لمعالجة الامر معالجة قانونية فاني اؤيد او اؤيد ان ذلك كما قال الاخ على اقتراح يعقوب بك لاني انسا ايضا الي رأي القانونيين الذين ضرحوا بانه اذا اعطي في الدستور الحق للحكومة باصدار انظمة ليس للحكومة الحق بالتنازل عنها لاعطاء قانون وقد نص على ذلك علماء القانون وانا على استعداد ان آتي بأرائهم في الجلسة

المقبلة حتى يعلم ان تنازل الحكومة عن النظام الذي هو حقها لا يميز القانون ابدا ولذلك الحق هو ردها القانون

وزير العدل : ارجو اذا سمح لي ان ابدي بان فكرة التنازل لا ترد في هذا الموضوع بالمره . التنازل يرد اذا شاعت الحكومة ان تنازل عن صلاحياتها الى وزير معين او الى فرد مخصص ، التنازل هو من على الى ادنى ولكن من ادنى الى على لا يوجد ما يسمى بالتنازل ، الامة مصدر السلطات وقد اجاز للحكومة ان تمارس بعض السلطات في تواسي معينة فانت ترد الحكومة هذه السلطة الى مصدرها لا يعتبر تنازلا ولكن اذا جاءت الحكومة وقالت انا انتازل عن حقوقي هذه لوزير العدل واسمح له ان يصدر انظمة هذا يعتبر تنازلا ، يعني يعتبر Delegation Powers يعني تنازلا ، اما التنازل ان ثاني الحكومة وتقول اني اريد ان ارجع هذه السلطات الى مصدرها الاساسي هذا لا يمكن ان يسمى من قبيل التنازل بالمره .

الاستاذ الشقيطي : كلمتي صريحة يادولة الرئيس بان القانونيين قالوا انه اذا اعطي الدستور للحكومة الحق باصدار انظمة وجاءت الحكومة وارادت ان تتنازل وتصدرها بقوانين فانه لا يجوز وهذا مسجل في كتب القانون وانا على استعداد لارازها .

السيد التلهوني : اعتقد ان الموضوع استوفى المناقشة كما ذكرت منذ عوام ١٩٥٤ حتى الان وقد صدر اول قانون في عام ١٩٥٤ وانهاالت عليه التعديلات حتى وقتنا هذا ، اما قول الذين يريدون التنازل فهذا القانون مؤجل من عام ١٩٢٢ عندما طلبت الحكومة عند تشكيلها تأجيله وقد اثير مجددا في الجلسة السابقة وتكلم سماحة الاستاذ محمد الامين الشقيطي بما فيه الكفاية واجلنا الجلسة الى هذا العام لنستكمل البحث وقد استكملنا البحث واتى اتصال

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ بحضور اصحاب المعالي السادة المقرر نعم طوقان ، فلاح المداحه ، علي المتداوي وسعادة السيد الحاج فؤاد عبد الهادي ، ونظرت في القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية ، وبعد دراسته ومناقشته من حيث مطابقة القانون لاحكام الدستور وجدت ان المادة ١٢٠ من الدستور قد نصت على أن تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم الى الخ تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك ، وبما أن القانون المذكور يخالف نص المادة (١٢٠) - المذكورة ، تقرر اللجنة توصية المجلس الكريم برفضه لخالفته للدستور .

اللجنة القانونية

واضيف الى ذلك بانه لو جاز لنا ان نقول بأن شؤون الموظفين يمكن تنظيمها بقوانين ثم بانظمة فما بالنا اذا صدر نظام وهو يختلف بعض الاختلاف او كل الاختلاف عن قانون كان قد سبق هذا النظام فيها يتعلق بشؤون الموظفين ، فما هي الحالة التي تنتج من هذا التعارض بين النظام وبين القانون .

السيد التلهوني : يؤخذ بالقانون دائما .

الرئيس : الآن استمع لكل شيء ، الموضوع بالتصويت هل توافقون على قرار اللجنة القانونية كما ورد ؟

(اصوات : لا)

الرئيس : اذن من يخالف قرار اللجنة يرفع اصبعه . السيد الشريف : يجب التصويت بالمصادفة السيد التلهوني : لا بالنسبة لهذا ، بالنسبة وبالدستور فقط .

واسأل سماحة الاستاذ الامين الشقيطي والاستاذ يعقوب معمر عن المادة ٢٢ - من الدستور الاردني التي تنص :

١ - لكل اردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين او الانظمة

٢ - تعيين لوظائف العامة من دائمية وموقته في الدولة والادارات الملحقة والبلديات يكون على اساس الكفاءات والمؤهلات .

وهنا معنى التعيين للوظائف العامة هو ما ينص عليه قانون الخدمة المدنية وقد نصت عليه المادة ٢٢ - من الدستور بانه يجوز ذلك بقوانين او انظمة والمادة ١٢٠ - ذكرت بانظمة ومعنى ذلك بانه لا يمنع ان تشرع قوانين لتنظيم ذلك وحيث ان الموضوع قد استوفى شروطه الدستورية والقانونية فاعتقد بان يطرح للتصويت فاذا ما اقر المجلس اقرار القانون سار واذا ما اقر كذلك التمشي مع قرار اللجنة القانونية كذلك الراي للمجلس الكريم

الرئيس : اعد ياضيف الله بك تلاوة قرار اللجنة المقرر بزيادة عماد وفي قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ فاني اريد ان الفت النظر الكريم الى اننا امام حالتين ، حالة قد استوعبتها المادة ١٢٠ - من الدستور وهي صريحة تمام الصراحة ، وحالة ثانية ، هذه الحالة تدعو الى الاجتهاد والتفسير والمعروف لدى الاخوان الكرام بانه لا مجال للاجتهاد في مورد النص والمادة صريحة جدا ولذا فاني كعضو في اللجنة القانونية اصبر على ما وود في قرارها ، للمرة الثانية اتلوا القرار لعل بعض الاخوان يتكلمون ويرجعون عن رأيهم .

هكذا حذرت الاصل

الاستاذ الشقيطي : اذا سمح دولة الرئيس حسب الاصول في نظام المجلس ان الرأي المعارض يوضع بالتصويت وهو رأي بهجت بك .

الرئيس : الموضوع واضح ، المادة ١٢٠ من الدستور واضحة تقول بالنظمه والحكومة خطأ او قصداً او لضعان مستقبل الموظفين وضعت القانون ، الآن نحن في بحث هذا القانون هل يجب ان يستمر أم لا .

السيد التلهوني : مضبوط ، هذا هو الشيء الصحيح ، دولتكم اطلب الشكل الذي سيصوت عليه . السيد معمر : هذا موضوع فوجئنا به مفاجئة الرئيس : الآن قرار اللجنة ، من يوافق على قرار اللجنة يرفع يده .

الاستاذ الشقيطي : المادة صريحة ، من لا يوافق يرفع يده ، حسب الاصول .

السيد التلهوني : قرار اللجنة من يوافق عليه يرفع يده .

الاستاذ الشقيطي : لا ، من لا يوافق يرفع يده .

السيد عريقات : نقرأ المادة ٨٤ من الدستور الفقرة الثالثة : اذا كان التصويت متعاقباً

بالدستور او بالاتراع على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمناداة على الاعضاء باسمائهم ويصوت عال

الرئيس : هذا بالنسبة لمجلس النواب : اقرأ المادة يا نزار بك .

المكرير العام بالوكالة : المادة ٦٢ من النظام الداخلي :

و التصويت على الدستور يكون بالمناداة على الاعضاء باسمائهم ويصوت عال ، وفي هذا ذلك يكون يرفع الايدي ، او بالقيام والجلوس ، ولا يمتدل عن طريقي رفع الايدي والقيام والجلوس الى الاقتراع السري الا واذا وافقت الاكثريه على ذلك .

الاستاذ الشقيطي : اذا سمح دولة الرئيس حسب الاصول في نظام المجلس ان الرأي المعارض يوضع بالتصويت وهو رأي بهجت بك . الرئيس : قرار اللجنة الآن بالتصويت ، من لا يوافق يرفع يده

السيد التلهوني : لماذا لا نضع قانون الخدمة المدنية بالتصويت ؟

المقرر : دولة الرئيس

حيث ان هذا الموضوع يتعلق بالمادة ١٢٠ - من الدستور ارجو ان الفت النظر الى المادة ٨٤ التي تجعل الامور المتعلقة بتفسير احكام الدستور اواي شيء له اساس في الدستور ان يكون التصويت بالمناداة على الاعضاء الكرام .

السيد التلهوني : لا ، لا ، المادة صريحة واضحة التصويت بالاسم انما يكون بالدستور وباللغة في الحكومة فقط ليس إلا ، الآن نحن امام قانون الخدمة المدنية ، التصويت على قرار اللجنة .

السيد الشريف : سيدي الرئيس

هذه من الامور الحساسة لانها تتعلق بالدستور ويقواعد ذات اهمية ، في الواقع الاستعجال فيها قد يؤثر ، الشيء الذي لا يمكن ان يختلف فيه اثنان ان المادة ١٢٠ - صريحة ، الاعمى يقدر ان يفهم ان الحق للحكومة باصدار انظمة ، لكن الحكومة سلكت السلوك الممتاز جداً جداً بأن وضعت قانوناً .

السيد معمر : هذا مجاملة للحكومة .

السيد الشريف : ليس هذا عمله ، سمع ما شئت ، انا ابين فعلا سلوك الحكومة كان صحيحاً ، جعلته قانوناً وهذا هو العمل المضبوط ، المخرج الدستوري الوحيد لهذه الناحية هذا . رجاء وينظر في امر المادة ١٢٠ ، لامينيل آخر ، اذا صدقنا عليه فهو

« وهنا وبالمناداة بالاسم وافق عليه خمسة اعضاء ولم يوافق عليه ثمانية عشر عضواً »

الرئيس : اذن أضغ قانون الخدمة المدنية المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ بمجموعه بالرأي فهل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر .

(فوافق المجلس عليه)

« وهذا نص القانون بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب ووافق عليه المجلس وكما سيرفع الى الحكومة »

الرئيس : اللجنة مؤلفة من اربع او خمس اشخاص قرروا شيئاً حسب اجتهادهم ، هذا هو الموضوع ، هل انتم موافقون على قرار اللجنة ام لا .

« ضجعة »

الرئيس : من لا يوافق على قرار اللجنة يرفع يده

« ضجعة »

الرئيس : الآن بالمناداة ، من لا يوافق على قرار اللجنة يرفع يده .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٢

قانون الخدمة المدنية

الفصل الاول

التعريفات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٢) ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تسري احكام هذا القانون على : -

أ - جميع الموظفين المدنيين في خدمة الحكومة ممن يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة للدولة .
ب - موظفي الدوائر والمؤسسات الاخرى (غير المذكورين في الفقرة السابقة) الذين يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا القانون عليهم .

المادة ٣ - يكون للكليات وال عبارات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :
تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة (الموظف) كل شخص ذكر أو أنثى يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مصنفة داخلة في الميزانية العامة للدولة أو احد ملاكات الدوائر والمؤسسات الخاضعة لاحكام الفقرة (ب) من المادة السابقة .

تعني كلمة (الملاك) مجموع الوظائف والدرجات او الرواتب المعينة لها المصادق عليها بمقتضى قانون الميزانية أو أي تشريع آخر .

هكذا منه الاصل

تعني كلمة (السوزير) رئيس الوزراء فيما يختص بموظفي رئاسة الوزراء ورئيس مجلس الاعيان أو رئيس مجلس النواب في حالة غيابه فيما يختص بموظفي مجلس الامة ، والوزير المختص فيما يختص بموظفي الوزارة ، ويكون لكل من رئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان المحاسبة وأي شخص آخر يعين برتبة وزير صلاحيات الوزير فيما يختص بموظفي دوائرههم .

وتشمل عبارة (وكيل الوزارة) لغايات هذا القانون السكرتير العام أو المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء ووكيل ديوان الموظفين ووكيل ديوان المحاسبة ومدير الشريعة والسكرتير العام لمجلس الامة .

الفصل الثاني

اصناف ودرجات الموظفين المعينين في وظائف مصنفة

المادة ٤ - يقسم الموظفون المصنفون الى : -

أ - موظفي الصنف الأول .

ب - موظفي الصنف الثاني .

الذين يشغلون بصفة دائمة وظائف مصنفة ذات درجات ورواتب مدرجة في الميزانية النافذة .

المادة ٥ - موظفو الصنف الأول هم الموظفون الذين يشغلون وظائف من الدرجة السادسة فما فوق بما في ذلك الدرجة الأولى والذين يشغلون وظائف خاصة ذات رواتب أعلى من الرواتب المخصصة لوظائف الدرجة الأولى .

المادة ٦ - موظفو الصنف الثاني هم الموظفون الذين يشغلون وظائف من الدرجة السابعة فما دون بما في ذلك الدرجة العاشرة على أن يعتبر القضاء النظاميون والشرعيون الذين يشغلون وظائف من تلك الدرجات من موظفي الصنف الأول .

المادة ٧ - تحدد رواتب ودرجات الوظائف المصنفة وزياداتها السنوية بموجب أنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك .

المادة ٨ - يجري تحديد عدد الوظائف المصنفة وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك كل وزارة ودائرة تبعاً لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بقرار من مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين وتدرج المخصصات المالية لكل وظيفة في مشروع الميزانية بموجب القرار المذكور .

الفصل الثالث

ديوان الموظفين المدنيين

المادة ٩ - يعنى بشؤون الموظفين جهاز مستقل يسمى (ديوان الموظفين)

المادة ١٠ - أ - يتولى ادارة ديوان الموظفين رئيس يعين بإرادة ملكية بناء على تنصيب مجلس الوزراء ويبلغ هذا التعيين الى مجلس النواب ولا يجوز عزله أو نقله أو إحالته على التقاعد أو فرض عقوبات مسلكية عليه إلا بموافقة مجلس النواب اذا كان المجلس مجتمعاً أو بموافقة الملك بناء على تنصيب مجلس الوزراء اذا كان المجلس غير مجتمع ، وعلى رئيس الوزراء في هذه الحالة أن يبلغ عند اجتماعه ما اتخذ من الاجراءات مشفوعة بالإيضاح اللازم .

ب - لا يجوز أن يكون رئيس ديوان الموظفين عضواً في مجلس الاعيان أو في مجلس النواب ولا يجوز أن يمارس أي عمل آخر يتقاضى عليه راتباً أو مكافأة من أية شركة أو أي مصدر آخر .

المادة ١١ - يكون رئيس ديوان الموظفين المدنيين مرتبطاً برئيس الوزراء .

المادة ١٢ - يمارس رئيس ديوان الموظفين صلاحيات الوزير في ادارة شؤون ديوان الموظفين وتسيير اعماله ومراقبة عمل الموظفين فيه . وفي الامور المتعلقة بترقيتهم وتقاعدتهم واجازاتهم والاجراءات التأديبية بحقهم .

المادة ١٣ - يكون رئيس ديوان الموظفين مسؤولاً عن : -

أ - تنصيب وضع قوانين وانظمة وقواعد الخدمة المدنية ، والاشراف على تنفيذها .

ب - النظر في ملاكات موظفي الوزارات والدوائر لتحديد عدد الوظائف طبقاً لمتطلبات العمل وتعيين درجاتها تبعاً لواجبات هذه الوظائف ومسؤولياتها وتقديم المشورة لوزارة المالية حول عدد الدرجات والوظائف بما فيها الوظائف الجديدة وحول رفع درجات بعض الوظائف الحالية لغايات الترفيع والاشراف الكامل الدائم على عدد الموظفين في الوزارات والدوائر بالنسبة لمتطلبات العمل فيها ، والعمل على ضمان استيعاب الموظفين الفائضين في أية وزارة أو دائرة في وظائف شاغرة ملائمة بوزارات ودوائر أخرى وضمان وضع الموظفين ذوي المؤهلات الخاصة في وظائف تتلاءم مع تلك المؤهلات .

ج - الاحتفاظ باحصاءات دقيقة حول عدد ودرجات واصناف الموظفين في الوزارات والدوائر .

د - العمل على تدريب الموظفين عند الضرورة واتخاذ الخطوات الأخرى التي من شأنها رفع مستواهم .

هـ - دراسة التشكيلات الادارية للوزارات والدوائر تمهيداً لاقتراح كل ما من شأنه ضمان سير العمل الحكومي سيراً فعالاً وتجنب طرق العمل التي من شأنها اضعاف الوقت والتهدير في النفقات .

و - وضع القواعد الخاصة باجراء امتحانات تنافسية للانتساب في سلك الخدمة المدنية واتخاذ الخطوات اللازمة لعقد تلك الامتحانات سنويا او كلما دعت الضرورة الى ذلك .

ز - وضع القواعد والطرق اللازم اتباعها في اجراء الترقيات .

ح - تقديم تقرير عام الى مجلس النواب يتضمن آراءه وملاحظاته بشأن الخدمة المدنية في بدء كل دورة عادية او كلما طلب مجلس النواب منه ذلك .

المادة ١٤ - لرئيس ديوان الموظفين ان يعهد الى اي موظف من موظفي ديوانه مسؤولية الحصول من الوزارات والدوائر على المعلومات اللازمة لتحقيق المسؤوليات المبينة في المادة السابقة .

المادة ١٥ - عند تغيب رئيس ديوان الموظفين ينوب عنه في ممارسة صلاحياته وكيل ديوان الموظفين .

المادة ١٦ - يعامل موظفو الديوان فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات والزيادات والاجازات والاجراءات التأديبية بنفس القواعد السارية على الموظفين الآخرين .

المادة ١٧ - أ - تؤلف في ديوان الموظفين المدنيين لجنة تسمى (لجنة انتقاء الموظفين) مسن رئيس ديوان الموظفين رئيسا ومن وكيل ديوان الموظفين عضوا ومن عضوين آخرين من الدرجة الخاصة او الاولى (أ) يمينها مجلس الوزراء كل سنة . ومن وكيل الوزارة او مدير الدائرة ذات العلاقة بالتعيين او الترفيع كمضو خامس يعينه الوزير وفي حالة غياب الرئيس يرأس اللجنة اعلى اعضائها رتبة وفي حالة تعادل الاصوات يرجع الجانب الذي فيه الرئيس وعند غياب اي عضو من اعضاء اللجنة الاخرين لظروف قاهرة يشترك في عضوية اللجنة من ينوب عنه قانونا مدة غيابه شريطة ان يكون من موظفي الدرجة الثانية فما فوق او ان يكون اعلى موظفي دائرته درجة على ان لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة بأي حال من الاحوال ويعتبر اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره اربعة اعضاء على الاقل على ان يكون من بينهم وكيل الوزارة او مدير الدائرة ذات العلاقة اذا لم يكن متغيبا عن وظيفته لظروف قاهرة .

ب - تكون لجنة انتقاء الموظفين مسؤولة عن انتقاء جميع موظفي الدولة المصنفين المنوي تعيينهم في الخدمة العامة باستثناء موظفي الديوان الملكي ورئيس ديوان المحاسبة والقضاة النظاميين والشرعيين والسفراء والوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال من موظفي وزارة الخارجية ووكلاء الوزارات وكافة موظفي الدرجة الاولى فما فوق .

ج - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة عند ما تشغر وظيفة ما وترتب ملؤها بطريق التعيين من خارج الخدمة المدنية يطلب الوزير المختص الى رئيس ديوان الموظفين العمل على ملئها وعلى هذا الاخير - تبعا لأنظمة التعيينات - ان يحيل الامر الى لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء الاوائل من المرشحين الذين تقدموا بطلبات استخدام الى ديوان الموظفين . وتنسب اللجنة اذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الاول شخصا او اكثر حسب مقتضي الظروف ويختار مجلس الوزراء عندئذ المرشح المناسب او الشخص الذي يراه اكثر لياقة

للتعيين من بين المرشحين المدرجة اسمائهم في قائمة التنسيب ويقترن ذلك التعيين بالأرادة الملكية واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الثاني تنسب اللجنة للملأ شخصا او اكثر حسب مقتضي الظروف ويختار الوزير المختص عندئذ من بينهم المرشح المناسب او احد المرشحين المدرجة اسمائهم في قائمة التنسيب وذلك عند ما يرى الوزير انه الشخص اللائق للتعيين . ولا يجوز بحال من الاحوال ان يرشح للجنة اي شخص اخر او اية مجموعة اخرى من الاشخاص او ان تنسب اللجنة قائمة اشخاص اخرى .

د - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا القانون عند ما تشغر وظيفة ما وترتب ملؤها بطريق الترفيع من داخل الخدمة المدنية يطلب الوزير المختص الى رئيس ديوان الموظفين العمل على ملئها وعلى هذا الاخير - تبعا لأنظمة الترقيات - ان يحيل الامر الى لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء موظفي الوزارة المختصة في منطقة الترفيع وفي جميع تلك الحالات يقبل عادة تنسيب اللجنة . فاذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الاول تنسب اللجنة اكثر المرشحين في رأيا لياقة للترفيع مراعية في ذلك جملة ما تراعي مقدرة الثامة على القيام بأعمال ومسؤوليات الوظيفة المنوي ترفيعه لها ويعرض الوزير المختص اسمه على مجلس الوزراء للموافقة على ترفيعه ويقترن ذلك الترفيع بالأرادة الملكية . وفي حالة عدم موافقة مجلس الوزراء على تنسيب اللجنة يعيد المجلس الامر ثانية الى اللجنة لاعادة النظر فيه مع بيان مقتضب باسباب عدم موافقته وذلك عن طريق الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين ، وفي هذه الحالة على اللجنة ان تقدم تنسيبا جديدا او انها - في حالة تمسكها بتنسيبها الاصلي - تتقدم بالاسباب الكاملة الداعية الى ذلك التنسيب ويصلر مجلس الوزراء بعد ذلك قرارا في الامر على ان يقترن الترفيع الناجم عن ذلك بالأرادة الملكية ، واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الثاني تنسب اللجنة اكثر المرشحين في رأيا لياقة للترفيع مراعية في ذلك من جملة ما تراعي مقدرة الثامة على القيام بأعمال ومسؤوليات الوظيفة المنوي ترفيعه لها ويصدق الوزير المختص القرار الخاص بترفيع ذلك الموظف وفي حالة عدم موافقة الوزير على تنسيب اللجنة يترتب عليه اعادة الامر الى اللجنة لاعادة النظر فيه مع بيان مقتضب باسباب عدم موافقته وذلك عن طريق رئيس ديوان الموظفين وفي هذه الحالة على اللجنة ان تقدم تنسيبا جديدا او انها - في حالة تمسكها بتنسيبها الاصلي - تتقدم بالاسباب الكاملة الداعية الى ذلك التنسيب . واذا وجد الوزير المختص نفسه مع ذلك في وضع لا يمكنه من الموافقة على ذلك التنسيب فيترتب عليه ان يرفع الامر مع وجهات نظره ووجهات نظر اللجنة الى رئيس الوزراء الذي يتخذ قرارا بالموظف السلي ينهي ترفيعه الى الوظيفة الشاغرة المذكورة .

ه - الترفيع الى الدرجة الاولى يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير المختص بعد الاستئناس خطيا برأي رئيس ديوان الموظفين .

هكذا من الأصل

المادة ١٨ - استثناء لاحكام هذا القانون لرئيس الوزراء ان يصدر امراً بمنع بموجبه ملء اية وظيفة شاغرة بالتعيين او الترفيع في الحالات التي يقترحها رئيس ديوان الموظفين او يسمح بتأجيل ملئها الى الوقت الذي يراه مناسباً .

المادة ١٩ - يجري تعيين وترفع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من ميزانية الديوان الملكي واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم من قبل رئيس الديوان الملكي بناء على امر الملك .

المادة ٢٠ - يجري تعيين وترفع القضاة المدنيين والشرعيين واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم طبقاً لاحكام القوانين والانظمة الخاصة بهم .

المادة ٢١ - يجري تعيين وترفع الموظفين الذين لا تشملهم احكام الفقرة (ب) من المادة ١٦ واحكام المادة (١٨) من هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص على ان يقتزن ذلك بالارادة الملكية .

الفصل الرابع

الاجراءات التأديبية

المادة ٢٢ - يؤلف مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي الصنف الاول ويشكل من : -

أ - وزير المدلية - رئيساً

ب - عضوين من درجة (خصوصي) او من (الدرجة الاولى) يعينها رئيس الوزراء ويكون احدهما وكيل ديوان الموظفين .

المادة ٢٣ - يؤلف مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي الصنف الثاني ويشكل من قاض من قضاة محكمة الاستئناف ينسب وزير المدلية ومن عضوين من موظفي الدرجة الثانية او الثالثة يعينهم رئيس الوزراء ويكون احدهما من ديوان الموظفين .

المادة ٢٤ - يؤلف كل من المجلسين التأديبيين المنصوص عنها في المادتين السابقتين لمدة سنتين .

المادة ٢٥ - يؤلف مجلس تأديبي لموظفي الصنفين الاول والثاني التابعين للدارة الشرعية (من غير القضاة الشرعيين) ويشكل من مدير الشرعية رئيساً ومن عضوين يعينها قاضي القضاة من موظفي الشرعية من الصنف الاول ويكون لقاضي القضاة نفس الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء في هذا الفصل .

المادة ٢٦ - أ - اذا قدمت شكوى ضد موظف لعدم كفاءته او عسدم لياقته للوظيفة او لأي امر آخر ، وكانت الشكوى مما لا يستطيع النظر فيها بناء على تهم معينة فيجب رفع تلك الشكوى الى الوزير المختص الذي عليه (بعد ان يستطلع خطياً رأي الرئيس المباشر للموظف المعني) ان يحيل الامر الى المجلس التأديبي المختص .

ب - اذا رأى المجلس التأديبي (بعد التدقيق من اوراق القضية) وجوب فرض عقوبة من العقوبات فعليه ان : -

١ - ينسب لمجلس الوزراء (اذا كان الموظف من الصنف الاول) فرض تلك العقوبة ، على ان يقتزن قرار العزل او قرار تنزيل الدرجة بالارادة الملكية .

٢ - يدون قرارا (اذا كان الموظف من الصنف الثاني) يفرض تلك العقوبة على ان يصدر قرار العقوبة المذكورة من قبل الوزير المختص .

ج - اذا رأى المجلس عدم وجوب فرض اية عقوبة فانه يترتب عليه ان يدون قراراً بذلك وان يبلغه الوزير ومن ثم لا يتخذ اي اجراء آخر بشأن هذه الشكوى .

المادة ٢٧ - اذا قدمت شكوى ضد موظف يتعلق بعمله او بسلوكه او بكليهما وكانت الشكوى مما يستطيع النظر فيها بناء على تهم معينة فينبغي معالجتها بموجب احكام الانظمة الموضوعة او التي ستوضع لمعالجة الاجراءات التأديبية . فاذا كان الموظف من الصنف الاول ينسب المجلس التأديبي المختص - ان كان من رأيه وجوب فرض العقوبة - الى مجلس الوزراء فرض العقوبة التي يراها ملائمة عليه على ان يقتزن قرار العزل او قرار تنزيل الدرجة بالارادة الملكية . وان الموظف من الصنف الثاني يدون المجلس التأديبي المختص - ان كان من رأيه وجوب فرض العقوبة - قراراً يفرض العقوبة التي يراها ملائمة عليه على ان يصدر قرار فرض العقوبة المذكورة من قبل الوزير المختص .

الفصل الخامس

مروءات عامة

المادة ٢٨ - من أجل تنفيذ احكام هذا القانون وللمعالجة الامور الاخرى المتعلقة بالموظفين المصنفين مما لم ينص عليه في هذا القانون وكافة الامور المتعلقة بالموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود والمستخدمين تنظم بموجب انظمة يضعها مجلس الوزراء بموافقة الملك وبعد الاستئناس برأي رئيس ديوان الموظفين على ان تظل الانظمة القائمة نافذة الى ان تعدل او تستبدل بانظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٩ - يلغى قانون ديوان الموظفين رقم (١١) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته كما تلغى الاحكام التي تتعارض مع هذا القانون في نظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته واية تشريعات اخرى .

المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

الرئيس : المقرر يتلى قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المقرر :

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ وتغيب معذرا سعادة الحاج فؤاد عبد الهادي كما تغيب معالي السيد حسن الكاتب ونظرت في مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٣ المحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات التالية عليه وهي :

١ - تعديل الفقرة (ب) من المادة (٨) بالشكل التالي :

ب - الاعضاء غير الحكوميين

يختار الاعضاء غير الحكوميين من ذوي الكفاءة والخبرة في الشؤون الزراعية او المصرفية ، ويعينون على اساس دوري وللمدد التالية : -

عند تاليف المجلس للمرة الاولى :

يعين عضوان لمدة سنتين

ويعين عضوان لمدة ثلاث سنوات .

ويعين عضو لمدة سنة واحدة .

وبعد ذلك يعين الاعضاء لمدة ثلاث سنوات ، ولا يجوز اعادة تعيين اي عضو الا اذا كان قد مضى على انتهاء عضويته السابقة سنة واحدة على الاقل :

٢ - تستبدل كلمة (ستة) بكلمة (سبعة) الواردة في السطر الثاني من الفقرة (١) من المادة (١٠) :

٣ - تستبدل كلمة (اذاره) بكلمة (الالدار) الواردة في اخر الفقرة (٢) من المادة (١٧) .

٤ - تعديل الفقرة (٣) من المادة (٢٣) بالشكل التالي :

(٣) - يكون تعيين الورثة من اجل اخطارهم او اية غاية اخرى بمقتضى حجة حصر ارث صادرة من الحاكم الشرعية او الكنسية) .

٥ - اضافة عبارة (كل فيما يخصه بعد كلمة) والوزراء الواردة في المادة (٣١) .
اللجنة القانونية

المقرر (متابعا) والقصد من رفع العدد من سنة اعضاء الى سبعة اعضاء انما تستهدف القرارات الهامة الصادرة عن المجلس ، بكثرة اربعة اعضاء لاثلاثة بالنسبة لخطورة القرارات . ولكي لا تصدر مثل هذه القرارات بثلاثة اصوات ومنها ما يتعلق بتأجيل التحصيل والاعفاءات وزيادة نسبة الفائدة او تقيصها والحصول على قروض جديدة من المؤسسات المالية المحلية او الحكومية ، ولذلك فقد رأت اللجنة القانونية كما ذكرت واضحا لصدور قرارات اكثرية معقولة جعل النصاب القانوني لاجتماعات المجلس بسبعة اعضاء لا بستة كما اقر مجلس النواب .

السيد عريقات : بما ان الموازنة قد قربت ومؤسسة الاقراض الزراعي بحاجة للاستعجال بهذا القانون اطلب من اعضاء المجلس الكريم ان يوافقوا على القانون كما ورد وان يعمل باقتراحات او تعديلات اللجنة القانونية ملحق او بتعديل لهذا القانون لانها ليست ذات اهمية الان .

المقرر : رجو ان تلتفت نظر الزميل الكريم الى ان هذا الموضوع قد درس دراسة وافية بحضور رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي لا يجوز ان تصدر قرارات بملايين الدنانير بثلاثة اصوات فجاءت

اللجنة القانونية وقالت الاكثرية باربعة اصوات ، يعني ثلاثة اشخاص لا يجوز ان يقرروا التصرف بملايين الدنانير

السيد عريقات : اننا لا نخالف ما جاء براي اللجنة القانونية بل اطلب استعجال القانون وعمل ملحق له .

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع موافقون

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

لقد مضى على تأسيس مؤسسة الاقراض الزراعي ، بعد دمج مؤسسات الاقراض فيها ، اكثر من ستين وظهر بنتيجة التجربة التي اكتسبت طيلة هذه المدة ان قانون المؤسسة وانظمتها المعمول بها تحتاج الى تعديل وتحوير بغية جعلها متمشية مع ما وصلت اليه البلاد ، وبخاصة القطاع الزراعي ، من تطور وتقدم ومتفقة مع الاقتراحات التي تقدمت بها الهيئات الدولية ذات الصلة بالمؤسسة كالبانك الدولي ووكالة الائتماء الدولية الاميركية ، وقد تألفت لجنة لدراسة قانون المؤسسة وانظمتها ، دراسة دقيقة ووضعها في صيغة يتوفر فيها للمؤسسة الاستقلال الاداري والمالي وتتمكن من تصريف الامور وفقا للاسس المتبعة في المؤسسات المالية ، وقد تضمن مشروع القانون الذي وضع نتيجة هذه الدراسة المبادي التالية : -

١ - الاستعاضة عن منصب رئيس المؤسسة بمنصب المدير العام وعن منصب المدير العام الحالي بمنصب نائب المدير العام واعتبار المدير العام هو الرئيس التنفيذي للمؤسسة كما اسندت اليه رئاسة مجلس الادارة .

٢ - وقد اعيد النظر في قوام مجلس الادارة بحيث جعلت اكثرية اعضائه ممثلة للقطاعين الزراعي والمصرفي .

٣ - لقد كان القانون السابق مقتصر على اسس عامة موجزة ، ولم يتضمن القواعد والاسس التي تعتبر السند القانوني لعمليات الاقراض بل وردت تلك القواعد والاسس في النظام ولوضع الامور في نصابها روي ان تدرج كافة هذه النصوص في صلب القانون بالذات .

٤ - وتحقيقا لبدء الاستقلال ، تضمن القانون نصوصا تميز اصدار النظم بهدف تنفيذ احكامه وتنظيم عمليات الاقراض والحسابات والالزام وتعيين الموظفين والمستخدمين وتنظيم شؤونهم وحقوقهم التقاعدية .

٥ - اما فيما يتعلق بمواد القانون الاخرى قصد اخذت من النظام المعمول به الان اذ وجد ان من الصواب ان يتضمنها القانون لا النظام .

هكذا منه الأصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٢

قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٢ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك

أ - تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاقراض الزراعي المؤلفة بموجب هذا القانون .

ب - تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أو أي من وزاراتها أو دوائرها أو السلطات أو المؤسسات التابعة لها .

ج - تعني كلمة (الملكة) الملكة الاردنية الهاشمية .

د - تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاقراض الزراعي المؤلف بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة للاقراض الزراعي تسمى (مؤسسة الاقراض الزراعي) يكون لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، ويجوز انتقاضي وتقاضى بهذه الصفة، وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها ، أو لاية غاية اخرى ، النائب العام أو أي شخص آخر تميته لهذه الغاية وتعارض الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون أو في أية أنظمة أو تعليمات تصدر بمقتضاه .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها ان تؤسس فروعاً ومكاتب لها في أي مكان في المملكة كلما رأت ذلك مناسباً .

المادة ٥ - ١ - تقديم المؤسسة القروض للغايات الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها دون سواها .

٢ - يحق للمؤسسة اقتناء وامتلاك وبيع الممتلكات لاستعمالها الخاص ، أو لحماية ديونها واسترداد أموالها المسلفة للمقرضين .

٣ - يحق للمؤسسة قبول الودائع واستئانة الاموال والقيام بأية اعمال اخرى تمارسها عادة مؤسسات الاقراض أو المصارف كما يحق لها ، بموافقة مجلس الوزراء ان تصدر سندات دين أو أي نوع آخر من سندات الاقراض .

المادة ٦ - ١ - يكون رأس مال المؤسسة المصرح به سبعة ملايين دينار أردني ويؤلف رأس المال المدفوع من المصادر التالية .

أ - ما ربحه أو يربح من أموال وموجودات مؤسسات الاقراض التالية .

١ - المصرف الزراعي .

٢ - رصيد وبقايا القروض والموجودات الاخرى المقيدة في حسابات مستلوق الاقراض الزراعي لمجلس الاعمار أو الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة لدائرة الانشاء التعاوني أو السلف الزراعية المعطاة من وكالة الولايات المتحدة للائتماء الدولي .

٣ - اية اموال تخص وزارة الزراعة أو وزارة المالية أو أية دائرة أو مؤسسة حكومية اخرى سبق تخصيصها لمؤسسات أو مشاريع الاقراض الزراعية المختلفة ، أو حصلت بواسطتها .

٤ - اية اموال حصلت لها المؤسسة من الاقساط أو القوائد العائدة لأي من مؤسسات الاقراض المشار اليها في البنود (١) ، (٢) ، (٣) ، من الفقرة (أ) من هذه المادة .

ب - ما دفعته أو تدفعه الحكومة للمؤسسة .

ج - اية مبالغ اخرى تحصل عليها المؤسسة من أي مصدر كان ويقرر المجلس اعتبارها من رأس مال المؤسسة .

٢ - يجوز للمؤسسة بقرار من المجلس ان تزيد أو تنقص رأس مالها المصرح به الى الحد الذي تراه ضرورياً .

المادة ٧ - تتكون المؤسسة من .

أ - مجلس ادارة

ب - مدير عام

ج - نائب مدير عام

د - جهاز تنفيذي

المادة ٨ - ١ - يؤلف مجلس الادارة من اربعة أعضاء حكوميين وخمسة أعضاء غير حكوميين على الوجه التالي .

أ - الاعضاء الحكوميين

١ - المدير العام

٢ - ممثل عن وزارة الزراعة

٣ - ممثل عن وزارة المالية

٤ - ممثل عن مجلس الاعمار

يجري تعيين الاعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزارة أو الدائرة المختصة ويكون الاعضاء الحكوميين عادة من رتبة وكيل

هكذا منه لأصل

وزارة ، وفي حالة غياب اي عضو من الاعضاء الحكوميين عن حضور جلسات المجلس لاي سبب يحق للوزير المختص انتداب شخص آخر لينوب عنه في حضور الجلسات خلال مدة تغيبه .

ب - الاعضاء غير الحكوميين .

يختار الاعضاء غير الحكوميين من ذوي الكفاءة والخبرة في الشؤون الزراعية او المصرفية ويعيّنون على اساس دوري وللمدة التالية .
عند تأليف المجلس للمرة الاولى .
يعين عضوان لمدة سنتين
ويعين عضوان لمدة ثلاث سنوات
ويعين عضو لمدة سنة واحدة

وبعد ذلك يعين الاعضاء لمدة ثلاث سنوات ، ولا يجوز اعادة تعيين أي عضو الا اذا كان قد مضى على انتهاء عضويته السابقة سنة واحدة على الاقل .

٢ - يعين الاعضاء غير الحكوميين وتقبل استقالاتهم وتنتهي عضويتهم وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب المدير العام . وفي حالة قبول استقالة أي عضو يعين مجلس الوزراء من يخلفه للمدة الباقية من عضويته من قائمة مرشحين يقدمها المدير العام .

٣ - لا يحق لعضو مجلس الادارة ان يكون عضوا في مجلس الأمة أو في اية مؤسسة رسمية أو شركة تجارية قد تستفيد من عمليات الاقراض التي تقوم بها المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٤ - براعى عند تعيين اعضاء مجلس الادارة غير الحكوميين ان يمثلوا مختلف المناطق في المملكة بقدر المستطاع .

المادة ٩ - يتمتع المجلس بالصلاحيات ويقوم بالاعمال التالية

١ - وضع القواعد الاساسية للمؤسسة .

٢ - اقرار هيكل المؤسسة التنظيمي .

٣ - الموافقة على تأسيس والغاء الفروع والمكاتب .

٤ - الموافقة على استئانة الاموال من الحكومة أو من اية هيئة أو مؤسسة اخرى وتحديد شروط المبالغ المستقرضة وغاياتها .

٥ - اصدار سندات دين واي نوع آخر من سندات الاقراض بموافقة مجلس الوزراء .

٦ - اقرار اية تسوية تحسّل المؤسسة اية خسارة .

٧ - التوصية باجراء اي تعديل في احكام قانون المؤسسة وقرار اية تعديلات للانظمة الصادرة بمقتضاء .

٨ - درس ميزانية المؤسسة السنوية واقرارها .

٩ - الموافقة على نقل المخصصات المدرجة في الموازنة من مادة الى اخرى .

١٠ - اقرار الميزان السنوي العام والحساب الختامي السنوي ونقل صافي الارباح (أو الخسائر) لحساب الارباح المتجمعة .

١١ - تحديد نسبة الفائدة التي تستوفى عن القروض .

١٢ - تعيين الاموال المقولة وغير المقولة والمحصولات والسندات والاسهم المختصة بالشركات التجارية الزراعية والاشياء التي تقبل تأميناً لديون المؤسسة ووضع الاسس التي تتبع في ذلك .

١٣ - تعيين البنوك بالتشاور مع البنك المركزي الاردني التي تودع لديها اموال المؤسسة ووضع شروط توزيع هذه الاموال بين تلك البنوك .

١٤ - تعيين الاسس التي تتبعها المؤسسة في عمليات الاقراض وتحصيل المطالبات ووضع الشروط التي تؤمن انفاق القروض التي تقرها المؤسسة للاغراض الزراعية المنتجة ، والتأكد من استئارها في عمليات زراعية سليمة ، بواسطة موظفي المؤسسة الذين يناط بهم المراقبة والتنفيذ .

١٥ - النظر في اية امور اخرى قد يطرحها المدير العام للمداولة من قبل المجلس .

المادة ١٠ - ١ - يجتمع المجلس برئاسة المدير العام ، ويكمل النصاب القانوني للمجلس بحضور سبعة من اعضائه وتتخذ القرارات بالاكثورية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يكون للمدير العام صوت مرجح . وفي حالة غياب المدير العام يصحب نائب المدير العام عضوا في المجلس ويرأس جلسات مجلس الادارة .

٢ - يجري تحديد كافة ما يتعلق باجراءات المجلس وقراراته واعماله الاخرى بموجب نظام تضعه المؤسسة وينشر في الجريدة الرسمية .

٣ - يكون نائب المدير العام أمين سر المجلس دون ان يكون له حق التصويت ، اما اذا ترأس جلسات المجلس في غياب المدير العام فيكون له صوت مرجح .

المادة ١١ - ١ - يعين المدير العام ونائبه بقرار من مجلس الوزراء وبإرادة ملكية سامية ويحدد راتبهما ومكافآتهما بقرار من مجلس الوزراء .

٢ - يعتبر المدير العام الرئيس الاعلى للمؤسسة وجهازها التنفيذي ويكون المسؤول عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يرضها المجلس وعن ادارة المؤسسة على وجه يضمن تحقيق اهدافها المنصوص عليها في هذا القانون واية أنظمة تصدر بمقتضاه ، وبوجه عام يعتبر

المسؤول عن جميع الاموال المتعلقة بالمؤسسة غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الادارة ، وللمدير العام ان يفوض ايأ من صلاحياته لثانيه أو لأي من موظفي المؤسسة الآخرين .

٣ - يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة اعمال المؤسسة ويمارس الصلاحيات الضرورية لتسيير اعمال الادارة والقروض على الوجه الاكمل تحت اشراف المدير العام وله ان يفوض ايأ من صلاحياته لأي موظف من موظفي المؤسسة الآخرين .

٤ - لا يحق للمدير العام ونائبه ان يكونا عضوين في مجلس ادارة اية مؤسسة ذات طابع تجاري او زراعي أو غيرهما باستثناء المؤسسات الخاضعة لادارة المؤسسة أو التي تساهم فيها أو الخاضعة لادارة الحكومة أو مراقبتها .

المادة ١٢-١ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضعه المؤسسة وينشر في الجريدة الرسمية .

٢ - يجوز للمؤسسة ان تضع لموظفيها (بما فيهم المدير العام ونائبه) أو مستخدميها الذين يبنون أو يستخدمون بعد نفاذ هذا القانون نظاماً خاصاً بالادخار يقره مجلس الوزراء ويقرن بموافقة جلالة الملك ، كما يجوز لها ان تقرر اعتبارهم أو أي منهم خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه . اما الموظفون والمستخدمون الذين يكونون على رأس عملهم عند نفاذ هذا القانون فيحق لهم ان يختاروا اما الاحتفاظ بكامل حقوقهم التقاعدية و / أو المكافآت المكتسبة عن خدماتهم السابقة المنصوص عنها في قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه أو ان تطبق عليهم احكام نظام الادخار الخاص للموضوع بموجب احكام هذا القانون ، وعلى المؤسسة في حالات التقاعد ان تقوم بحسم عائدات التقاعد من رواتب هؤلاء وارسالها الى صندوق الخزينة ومن ثم تكون الخزينة ملزمة بدفع رواتب التقاعد والمكافآت الى مستحقيها منهم وفقاً للقانون والانظمة والتعليمات التي تطبق على موظفي الحكومة .

المادة ١٣- تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها والمؤسسة حق الامتياز في كافة ديونها ومطالبها ، على اموال الدين والكفيل المنقولة وغير المنقولة سواء اكانت مرهولة للدينا أو غير مرهونة وذلك لاستيفاء كافة حقوقها وتكون ديون المؤسسة المقرضة منها أو المرحلة اليها من المؤسسات السابقة بمنزلة وفي الدرجة الاولى وللمؤسسة ان تطلب تحصيلها

بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية أو بموجب اي نظام خاص تضعه المؤسسة ، هذا بالإضافة الى حقها في بيع اموال المدينين وكفلائهم غير المنقولة بجميع الطرق القانونية الاخرى .

المادة ١٤- كل من كفّل مديناً للمؤسسة بأي نوع من انواع القروض التي تقدمها يكون متضامناً ومتكافلاً مع المدين الاصلي في وفاء الدين ولو لم ينص صك الكفالة على ذلك .

المادة ١٥- ١ - لا يجوز للمؤسسة ان تمتلك من الاراضي والابنية سوى ما تحتاج اليه لاعمالها الادارية على انه يجوز لها ان تمتلك العقارات والعرضات والاموال غير المنقولة التي تكون محجوزة لصالحها وذلك بدخولها في المزاينة العلنية فاذا احيلت ملكية الاراضي أو العقارات أو المنازل أو العرضات المرهونة أو المحجوزة الى المؤسسة نتيجة لاشتراكها بالمزايدة ولم يبادر المدين لاستردادها بعد دفع ديونه والفوائد والمصاريف الناشئة عنها خلال سنة واحدة من تاريخ تليفه الاحالة القطعية يجوز للمؤسسة ان تبيعها لحسابها بالمزايدة العلنية اذا وجدت ذلك محققاً لمصلحتها .

٢ - يجوز للمؤسسة ان تقسط استيفاء بدل البيع على صغار المزارعين لمدة لا تتجاوز العشرين سنة .

٣ - يجوز للمؤسسة ان تتخلى عن هذه العقارات والاموال غير المنقولة الى المدين أو الكفيل اذا دفع الدين وما يترتب عليه من فوائد ونفقات دون حاجة الى طرح العقار للبيع بالمزاد العلني كما انه يحق للمؤسسة ان وجدت ذلك محققاً لمصلحتها ان تعامل المدين والكفيل كصغار المزارعين المشار اليهم اعلاه عند بيع الارض بالمزايدة العلنية .

المادة ١٦- تعفى المؤسسة من الطوابع وجميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية ، المباشرة وغير المباشرة ، العائدة لجميع دوائر الحكومة والخزينة العامة والبلديات والغرف التجارية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة ومن اي نوع كانت بما في ذلك رسوم الجمارك والمكسوس سواء اكانت تتناول رأس مال المؤسسة أو اموالها الاحتياطية أو دخلها أو العقارات التي تملكها أو اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها وكفلائها كما تعفى معاملات الاقتراض وما يتفرع عنها من كافة الرسوم التي تستوفي في اية دائرة أو مؤسسة ، بما في ذلك الطوابع .

المادة ١٧- ١ - يكون موظفو المؤسسة المفوضون حسب الاصول مسؤولين قانوناً عن تنظيم اسناد التأمين أو الرهن والشروط الخصوصية الملحقة بها وسماح اقرار المدين أو الكفيل اذا اقتضى الامر وجود كفيل ، وتكون الصكوك والاسناد المنظمة من قبلهم واجبة التنفيذ في دوائر التسجيل وغيرها دون حاجة الى اي اجراء آخر .

٢ - تعتبر اسناد الدين في حكم الاعلام الواجب التنفيذ بعد الانذار .

هكذا منه الأصل

٣ - تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز على قيد الاموال غير المنقولة الخاصة بالمدين أو كفيله (ان وجد) بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه ، أو مدير الفرع . دون حضور المدين أو الكفيل وترفع هذه الاشارة بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه ويكون لمعاملات المؤسسة حق الافضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل ويعتبر وضع اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز مانعا لنقل الملكية وعلى المدير العام أو من يفوضه ان يبعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز عن أموال المدين وكفلائه فور تسديد الدين .

المادة ١٨ - جميع دعاوى المؤسسة أو المعاملات التنفيذية والادارية المتعلقة بها لها صفة الاولوية والاستعجال فتندق ويبت فيها ترجيحاً على غيرها من قبل المحاكم والدوائر واللجان والمجالس الادارية وغيرها .

المادة ١٩ - ١ - تضمن الحكومة ضماناً مطلقاً لجميع التزامات المؤسسة .

٢ - تعفى المؤسسة من اية متطلبات أو واجبات مترتبة أو مترتبة في المستقبل على البنوك .

٣ - تؤمن الحكومة حراسة جميع ابنية المؤسسة في جميع المراكز والفروع وتستعمل جميع الوسائل لحراستها وتتولى تقديم الحراسة اللازمة لحماية المؤسسة اثناء قيامهم باداء واجباتهم الرسمية .

المادة ٢٠ - ان جميع ما يتلف من الاموال المنقولة وغير المنقولة بطريق الرهن أو التأمين الرضائي أو الاجباري أو المحجوزة بطريق التنفيذ الجبري والتي هي في حوزة المدين انما تتلف من ماله .

المادة ٢١ - ١ - يحق للمؤسسة ان ترفع ، عند الضرورة ، حراساً على حاصلات المدينين الذين تشكل في استعلادهم لوفاء ما استحق عليهم من اموال في مواعيد استحقاقها مرهونة كانت أو غير مرهونة تأميناً لاستيفاء الاموال المستحقة عليهم .

٢ - اذا وضعت الحراسة بعد مدة الاستحقاق تستوفي الذمة المستحقة وتكون النفقات التي تكبدتها المؤسسة على المدين .

٣ - اذا وضعت الحراسة قبل الاستحقاق تتحمل المؤسسة النفقات حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة عدم الدفع يتحمل المدين النفقات .

المادة ٢٢ - كل اعتراض يقدم أو دعوى تقام من قبل المدين أو كفيله أو ورثتهما أو من الغير ، لا يؤخر بيع الاموال المؤمنة أو غير المؤمنة منقولة كانت أو غير منقولة الجاري من قبل المؤسسة أو بناء على طلبها الا اذا قدم المعارض كفالة بنكية بالمبلغ المطلوب الاداء قبل الاحالة القطعية ففي هذه الحالة يتوقف البيع وتلقى المزايدة .

المادة ٢٣ - ١ - لا تحول وفاة المدين أو كفيله ، ولا التبدل في اهليتهما ، دون متابعة تحصيل مطالب المؤسسة ووضع اشارة الحجز والتأمين الاجباري لصيانة تلك المطالب ومتابعة معاملات التنفيذ واتخاذ جميع التدابير تنفيذاً لاحكام قانون المؤسسة وانظمتها دون حاجة الى اجراء معاملات الانتقال القانونية أو الشرعية ، ودون حاجة لتكرار ما كان قد تم من اجراءات .

٢ - اذا توفي المدين أو كفيله دون ان يكون لها وارث ذو حق لا يجوز لأحد ولو آلت التركة الى الخزينة أو ادارة الاوقاف أو متوليها ان يطالب باموالها المقدمة للمؤسسة في مقام الرهن أو التأمين أو المحجوزة من قبلها أو ان يضع يده عليها قبل ان تستوفي المؤسسة كامل مطالبتها .

٣ - يكون تعيين الورثة ، من اجل اخطارهم أو أية غاية اخرى بمقتضى حجة حصر ارث صادرة من المحاكم الشرعية أو الكنسية .

٤ - اذا نقصت التأمينات التي قلمها المدين أو كفيله ضماناً للقرض ونقصت قيمتها ، لاي سبب من الاسباب ، فعلى المدين وكفيله ان يقدموا تأمينات جديدة يقبل بها المدير العام خلال المسدة التي يحددها على ان لا تتجاوز الثلاثين يوماً ولا يمنع ذلك المؤسسة من وضع اشارة التأمين الجبري دون امهال على اموال المدين أو الكفيل غير المنقولة لقاء نقص التأمين وذلك بكتاب خطي من المدير العام ، دون حضورهما ، أو حضور اي منهما ، وتكون لهذه الاشارة قوة الرهن الاساسية ويجوز للمؤسسة حجز اموال المدين وكفيله المنقولة تأميناً لتسديد اقساط الدين .

المادة ٢٤ - تتعاطى المؤسسة اعمالها على اسس تجارية ، وتسدد نفقاتها من مواردها الخاصة وتستوفي فائدها على القروض التي تصدرها بمعدل يكفي لتغطية نفقاتها ويحقق لها ربحاً مقبولا .

المادة ٢٥ - في نهاية كل سنة مالية وبعد حسم جميع النفقات الادارية واجباطي الديون المالكة والمشكوك فيها واستهلاك الموجودات واية مصروفات اخرى متوقعة بحسب معموله عادة البنوك أو مؤسسات الاقتراض يقوم المجلس بنقل صافي الارباح (أو الخسائر) لحساب الارباح المتجمعة

المادة ٢٦ - يحق للمؤسسة ان تطلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق باعمالها من موظفي وخبراء الحكومة كما يحق لها ان تستعين بمن تشاء من الخبراء وعلى كافة الوزارات والدوائر والسلطات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة العامة التي تخضع لاشراف الحكومة ان تزود المؤسسة بما تطلبه منها وان تتعاون معها الى ابعد حدود التعاون .

المادة ٢٧ - تتخذ المؤسسة لنفسها أنظمة حسابات وسجلات طبقاً لمبادئ المحاسبة التجارية الحديثة المعمول بها وتكون هذه السجلات خاضعة للتدقيق سنوي من قبل هيئة غريبة اهلية معترف بها ويرافق عليها وزير المالية وبالإضافة الى ذلك يجوز لمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات المؤسسة وتدقيق سجلاتها ومعاملاتها .

مكوناً من الأصل

المادة ٣١- رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٣ - نظرت اللجنة في مشروع قانون ضريبة الموشي

لسنة ١٩٦٣ وبعد دراسته توصي المجلس
الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب
مع ادخال التعديل التالي على المادة (٢) منه
على فئة الضريبة بالشكل التالي :

فلس

عن كل رأس من الإبل	٨٠٠
عن كل رأس من الجواميس	٨٠٠
عن كل رأس من البقر	٨٠٠
عن كل رأس من الخنازير	٨٠٠
عن كل رأس من الضأن	٢٠٠
عن كل رأس من الماعز	٢٠٠

- ۳ - و - ۱

- 2 -

٢ - نظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣ وبعد دراسته توصي المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

ملحوظات حول مشروع القانون العمل القانون خيرية الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣

المادة المعمول بها الآن	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من اللجنة المالية وقم (٣) اليه (٢) .
<p>المادة (٢)</p> <p>١ - مع مراعاة احكام المادة الاولى ، يستوفى ضريبة مقدارها ثلاثة دنانير ومائتي فلس عن كل طن من الامنت يصنع وتباع من قبل شركة مصالح الامنت الاردنية المحسودة اعتبارا من تاريخ ١٠/٤/١٩٥٤ .</p> <p>ب - تستحق من ضريبة المرفس كرات الامنت التي تصدر الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية بموجب بيانات وشهادات جمركية تثبت وصولها الى البلد المصدري اليه .</p>	<p>يعتبر ما جاء في المادة (٢) المعدلة من القانون الاصلي مقرة (١) ويقضاف النص التالي اليها باعتبارها مقرة .</p> <p>(ب)</p> <p>ب - تستوفى ضريبة مقدارها ديناران عن كل طن مستورد من خارج المملكة من الامنت بما في ذلك مادة (الكليمنك) ويستحق من ذلك الامنت الايض .</p>	<p>موافقة كما وردت من الحكومة</p>	<p>انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) اليه (٢) .</p>

believe

المقرر : وهذا نص المشروع كما وافقت عليه اللجنة المالية .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني
المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون ضريبة الحرس الوطني رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلى كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يعتبر ما جاء في المادة (٢) المعدلة من القانون الاصلى فقرة (أ) ويضاف النص التالي اليها باعتبار فقرة (ب) .

ب - تستوفى ضريبة مقدارها ديناران عن كل طن مستورد من خارج المملكة من الاسمنت بما في ذلك مادة (الكلينكر) ويستثنى من ذلك الاسمنت الابيض .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

الرئيس : هل يوافق المجلس على المشروع كما تلاه المقرر .

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن اعلن ان المجلس قد وافق على مشروع قانون ضريبة الحرس الوطني المعدل لسنة ٦٣ وسيرسل الى الحكومة بالصيغة التي تلاها المقرر .

٦ - مقررات اللجنة الادارية

الرئيس : تنلى مقررات اللجنة الادارية من قبل السكرتير العام لعدم وجود المقرر .

السكرتير العام بالوكالة :

١ -

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢ وقررت انتخاب معالي السيد رفيق الحسيني مقررًا للجنة .

٢ -

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٣/٩ وتغيب عن الجلسة سعادة الحاج فؤاد عبد الهادي ونظرت في الاقتراحات والشكاوى المحالة اليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان ، وبعد دراستها توصى المجلس الكريم بما يلي :
١ - احالة الاقتراحين (٢ و ٣) المقدمين من سعادة الشيخ محمد ابو تماية الى الحكومة للعمل على تنفيذهما واجراء المقتضى .

٢ - احالة الاقتراح رقم (٤) المقدم من سعادة الشيخ علي الخريشة الى الحكومة لاجراء المقتضى .
٣ - احالة الاقتراحات من رقم (٥ - ١٣) المقدمة من سعادة العين نعم طوقان الى الحكومة للعمل على دراستها وتنفيذها ضمن حدود الامكانيات المالية .

٤ - احالة الاقتراحات من رقم (١٥ - ١٨) المقدمة من معالي السيد ضيف الله الحمد الى الحكومة لاجراء المقتضى .

٥ - احالة الشكوى رقم (٧) المقدمة من شركة النسر للمصنوعات المطاطية وشركة المطاط الاردنية الى الحكومة لتنظر فيها واجراء المقتضى .

٦ - احالة الشكوى رقم (١٧) المقدمة من عمال واصحاب مشاغل الاحذية في الخليل الى الحكومة لتنظر فيها واجراء المقتضى .

والجفاف . ارجو من معالي وزير الداخلية الاعياز بادخالهم في جداول المشائر الرحل واعطائهم اعانة فورية ليتمكنوا من العيش حسب امثالهم من المواطنين .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

العين

محمد المنور الحدييد

وهذا جواب معالي وزير الداخلية :

الرقم - ٤٣٦١/٣/١٩

التاريخ - ٢١/٢/١٩٦٣

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم ٢٣٩/١٨/٣ المؤرخ في ١٦/٢/١٩٦٣ بشأن السؤال رقم (٤٢) المؤرخ في ١٦/٢/١٩٦٣ المقدم من العين المحترم السيد محمد منور الحدييد بشأن المساعدات التي تقدمها المؤسسات والجمعيات الدولية لبشائر البدو .

ان لمز مثل هذه المساعدات هو من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية وليس من اختصاص هذه الوزارة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

وزير الداخلية

كمال الدجاني

السيد الحدييد : دولة الرئيس

انا لا اتجاهل سؤال هذا ، انما ذهبت الى وزارة الشؤون الاجتماعية واجتمعت مع بعض النواب الى كبار الموظفين وقال لنا احد كبار المسؤولين ان قضية المساعدات حولناها الى الامن العام وبما ان الامن العام هو قسم من وزارة الداخلية لهذا فاني اصر على سؤالى سواء كان الامن العام او وزارة الشؤون الاجتماعية .

٧ - نظرت في الشكوى رقم (٢٢) المقدمة من السيد محمود يوسف الحبية بخصوص مدرسة كلية الامة فقررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-
الطلب من الحكومة ان تعيد النظر في هذه القضية لايجاد حل عادل ومنصف لها ، مع لفت نظرها بانه نحي الى اللجنة ان هنالك التزاماً مالياً في الاتفاقية المعقودة بين الحكومة الطرف الاول والسيد شكري الحرامي الطرف الثاني لبيان رأياها حول هذا الموضوع وموافاة المجلس بما يتم بهذا الشأن مفصلاً .

اللجنة الادارية

الرئيس : هل يوافق المجلس على مقررات اللجنة الادارية .

الجميع : موافقون .

٧ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس : تنلى الاسئلة والاجوبة الواردة عليها .

١ -

السكرتير العام بالوكالة :

سؤال رقم (٤٢)

تاريخ ١٦/٢/١٩٦٣

دولة رئيس مجلس الاعيان

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية بعد ان ربط هذا الموضوع بمديرية الامن العام .

يا صاحب الدولة ، قررت لجنة المؤسسات والجمعيات الدولية اعطاء المشائر الرحل هبة سنوية للمحتاجين منهم ، وبما انه يوجد عندها اربعة عشر سكرتير يسكنون شرقي السكة ويملكون اراضي شرقي صحاب (أي صحراوية) واصحاب مواشي وعشيرة من المشائر الرحل ولهم الشواكة والرقاد والزقفة والذبابنة وهم بحالة يرثى لها من الفقر والبؤس لصياح مواشيهم

هكذا من الاصل

- ٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال من السيد نعيم طوقان
سؤال رقم (٤٤)
تاريخ ١٩٦٣/٢/١٦

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم

تحية واحتراما وبعد ،

ارجو التكرم باحالة السؤال الآتي الى معالي وزير المالية للتفضل بالاجابة عليه : -

كم عدد القرى وما هي مساحة الاراضي على وجه التقريب التي يمكن لدائرة الاراضي اتمام تسويتها في العام الواحد وكم عدد القرى وما هي مساحة الاراضي على وجه التقريب في المملكة التي لم تتم التسوية فيها بعد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عضو مجلس الاعيان

نعيم حيدر طوقان

وهذا جواب معالي وزير المالية والاراضي والمساحة عليه .

الرقم ٢٠٨٩/٨١/٣/١٦

التاريخ ١٩٦٣/٣/٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير لكتاب دولتك رقم ٢٤٦/٨٨/٣ تاريخ ١٩٦٣/٢/١٧ وجوابا على السؤال رقم ٤٤ المؤرخ في ١٩٦٣/٢/١٦ المقدم من العين المحترم السيد نعيم طوقان .

تبين من الاحصائيات الخاصة التي تروصلت اليها دائرة الاراضي والمساحة من اجل الاجابة على السؤال المذكور ما يلي : -

* هذا البحث خارج من جدول الاعمال

انجزت الدائرة منذ ابتداء اعمال التسوية حتى الان تسوية اراضي (٥٨١) قرية بلغت مساحتها (١١٨٣٦٠٢٤٥) دونما اي ما يعادل (٣٩٤٠٥٤٢) دونما في السنة الواحدة . وان عدد القرى الباقية بدون تسوية (٢٤٠) قرية تقارب مساحتها (٣٣١٢٠١٥٢) دونما تقع جميعها في الضفة الغربية من المملكة .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية - الاراضي والمساحة

الرئيس : طلالا ان السيد نعيم طوقان لم يحضر الجلسة فبرسل الجواب اليه .

السيد الحمود : دولة الرئيس

لي كلمة تتعلق بموضوع طلب تفسير المادة ٨٨ من الدستور .

السيد الشريف : ولي كلمة ايضا بنفس الموضوع .

الرئيس : لا مانع ، ونبدأ بضيف الله بك .

السيد الحمود : دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان ،

كنت حينما اثير موضوع المادة (٨٨) من الدستور ، قد عارضت طلب تفسيرها ليدقة صياغتها ووضوح نصوصها ... وكرر هنا القول بانها سواء في الفاظها ومبانيها أو في مقاصدها ومعانيها ، خالية من اي غموض بعيدة عن اي التباس ، والتفسير عاده ، انما يكون حين تعارض الالفاظ والمباني مع المقاصد والمباني ، أو حين نقص في الصياغة أو ايهام في النصوص أو حين ضعف ارتباط الكلام ببعضه البعض الآخر بحيث يصير الحالة واجبة فيها .

الرجوع الى اجتهاد المفسرين ، ذلك الاجتهاد الذي لا عبرة له في موارد النصوص الصريحة كما هي الحال في المادة (٨٨) من الدستور الأردني الواردة في القسم الثالث منه وتحت عنوان « احكام شاملة بالمجلسين » الاعيان ، والنواب ، والتي تبحث في شغور محل عضو في المجلسين المذكورين ، بالوفاة أو الاستقالة ، أو غير ذلك من الاسباب وكيفية ملء الشواغر بطريق التعيين اذا كان المستقيل أو المتوفى عينا ، أو بالانتخاب الفرعي اذا كان قابلا وتحديد مدة التعيين أو الانتخاب بشهرين من تاريخ اشعار المجلس الحكومة بشغور المحل كما وتبحث هذه المادة في ان هذا العضو المعين أو المنتخب تدوم عضويته الجديدة الى نهاية مدة سلفه .

واذا كان اعراض على طلب تفسير هذه المادة مرده صراحتها ، وظهور احكامها في عضو مجلس الاعيان ، أو المجلس النيابي الذي يشغل محله بسبب كاستقالة أو الوفاة أو سقوط العضوية بمحدث حالة من حالات عدم الاهلية أو بطلان النيابة باحكام المادة ٧١ من الدستور أو غير ذلك من الاسباب فان اعراضي هذا ما زال قائما على اجالة المادة موضوع البحث الى المجلس العالي لتفسيرها ، ولا يرده عليه ، ان المجلس الكرم قد اتخذ باكثرية الاصوات قرار بناء على طلب احد الزملاء المحترمين ، لأن التصويت في رأبي لم يمر وفقا لاحكام الفقرة (٣) من المادة (٨٤) من الدستور التي تنص على ان التصويت للمناق بالمستور يجب أن تعطى الاصوات بمسألة « بللانة على الاعضاء باسمهم » وبصوت عال . وحيث جرى في ذلك الحين رفع الاصوات ، دون ان يصار الى تطبيق حرفة الطريقة المشار اليها في المادة المذكورة ، فان البحث في رأبي حول الرجوع الى التفسير أو عدمه ، أو اخالة الامر على المجلس العالي

أو علمها ، ما زال مستمرا ولما ينته بعد بقرار قطعي من المجلس الكرم ، ويرجى استئناف البحث فيه والتلطف بالسؤال من كل عضو من اعضاء المجلس عن رأيه ، علما بأن التناظر حينا توضع انما توضع لاجيال طويلة ، ويتم تشريعها بدقة وترو ووضوح حتى لا يصار الى تعديلها أو تبديلها بين مدة واخرى وتأويلها حسب الاغراض المتباينة ، والاجتهادات المتناقضة ، وفي ذلك مس بكرامتها واضرار بالنسبة بدولها ، وهذا ما قد حققه المشرع الأردني حين صاغ مواد دستورها بالشكل الذي يبعد عنه احتمالات تلك الاجتهادات والتفسيرات المختلفة التي قد تفقده طابعه القيم ، وتشكك في نهجه السليم .

واذا كان لا بد من نقاش الرأي القائل بان مدة مجلس الاعيان الحالي هي ما تبقى من مدة المجلس السابق المستقيل استقالة جماعية ، فنحن أول ما نسألهم هل يا ترى ان المجلس النيابي فيما اذا استقال اعضاءه استقالة جماعية ولهدف عام هو افساح المجال امام النابحين للتعبير عن ارادتهم في مجلس جديد . تكون حينئذ مدة المجلس القادم الجديدة هي ما تبقى من مدة المجلس السابق ، وليست اربع سنوات جديدة ؟ ولا اعتقد بان احدا ما يقف بمثل هذه القنوى التي تنطبق تماما على موضوع مجلس الاعيان الحالي الذي تقدم رئيس واعضاء سلفه باستقالة جماعية مدفوعين بدافع ليل ألا وهو الفساح المجال امام صاحب الحق جلالة الملك لتعيين مجلس جديد ، تبدأ مدته الجديدة مع مدة مجلس النواب الجديد .

يتألف مجلس الامة المشار اليه في المادة (٦٢) من الدستور ، هذا المجلس الذي يتم اختيار اعضاءه بازادة ملكية ، واختيار قواه بازادة شعبية ويحل الاعيان انفسهم باستقالة جماعية تمسحا بمنع مساهم جلالة حينما تفصح عنها رغبة تستهدف مصلحة عامة

هكذا عند الأصل

يستجيب لها الاعيان بمثل ما استجابوا اليها قبيل تشكيل مجلس الاعيان الحالي مشكورين حين حلوا انفسهم بتقديمهم استقالتهم الجماعية التي اشار اليها جلالة الملك المعظم في قبوله الاستقالة ، ثم تعين مجلس جديد استنادا لاحكام المادة (٣٦) من الدستور وكذلك تعين دولة رئيس هذا المجلس لمدة سنتين .

يا صاحب السدولة ،

لقد قسم الدستور الى فصول ، والفصول الى اقسام ، وتحت القسم الاول من الفصل الرابع للملك وحقوقه ، وردت المادة (٣٦) التي تعطي جلالة حق تعين اعضاء مجلس الاعيان ورئيسهم من بينهم .. . وتحت القسم الاول من الفصل الخامس « مجلس الاعيان » وردت المادة (٦٥) التي تشير ان مدة العضوية في مجلس الاعيان اربع سنوات ، والرئاسة ستان وليس في احكام هذه المادة ما يتعارض واحكام المادة (٨٨) الواردة تحت القسم الثالث من الفصل الخامس المذكور (احكام شاملة للمجلسين) من ان العين المستقيل او المتوفى او الذي تسقط عنه (العينية) بسبب من اسباب عدم الاهلية ، المنصوص عنها في المادة (٧٥) يعين بدلا منه ، آخر الى نهاية الاربع سنوات ، التي هي مدة مجلس الاعيان الذي يملكها بغير الاستقالة الجماعية والتي هي بحكم الحل ، ينهى به المجلس حياته ليقسح الطريق الى مجلس جديد لمدة جديدة... والمادة (٨٨) المنوه بها انما تطبق احكامها على عضو او أكثر حتى (١٩) عضوا من الاعيان او حتى (٥٩) عضوا من مجلس النواب ، فاستقالتهم جميعا مع بقاء عضو واحد من كلا المجلسين يعطي العضو الواحد غير المستقيل صفة مجلس الاعيان أن مجلس النواب ولا ينهى مدة احدى من المجلسين ويصار حينئذ الى اكمال شواغل النواب بالانتخاب ، وشواغل الاعيان بالعين الى حيث تنتهي مدة المجلس ليستمر

كل من المجلسين في واجباته حتى نهاية مدته الدستورية اما ان يستقيل كافة اعضاء المجلسين أو احدهما ثم يقال بان المجلس الجديد انما هو تمة لمدة المجلس السابق فذلك رأي غير وارد اصلا ولا يستقيم مع منطق أو فقه أو دستور ، وفي موضوع مجلس الاعيان الحالي فانه على الرغم من صراحة المواد الدستورية التي تعتبره مجلسا جديدا ولا ريب سنوات جديدة فان المجلس السابق الذي استقال بالايجاب يعلم انه انما استقال لتعيين مجلس جديد لمدة جديدة ، وصاحب حق التعيين الذي استعمل حقه بموجب المواد الدستورية لا يحق عليه ذلك ، ولو كان الامر خلاف ذلك ، لما قدم الاعيان السابقون استقالتهم ومدة نهاية مجلسهم قريبة ، ولكان جلالة الملك المعظم قبل استقالة الذين لم يعينوا مجددا ورفض استقالة من جرى تعيينهم في المجلس الحالي . والله الهادي الى ما فيه الصواب .

الرئيس الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم الشريف

السيد الشريف : دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان

كان مغالي العين المحترم الدكتور مصطفى خليفة قدم في جلسة سابقة اقتراحا خطيا باحالة تفسير المادة (٨٨) من الدستور على المجلس العالي لمعرفة ما اذا كانت مدة عضوية المجلس الحالي مكملة لمدة العضوية في المجلس المستقيل ام انها مدة عضوية جديدة ، وقد استجاب المجلس في التالي على هذا الاقتراح فقرر احالته على المجلس العالي الموقر . واذا اتاحت لي فرصة دراسة الموضوع ، في روية وتبصر من الناحية الدستورية الحقة وحلصت من هذه الدراسة بما يتغير معه وجه الرأي في الموضوع من اناسه لصريح نص المادة (٨٨) المشار اليها وتقييد وتخصيص حكمها بما لا يقبل معه التفسير

او التأويل فأجبت ان اضع بين يدي المجلس الموقر هذه الدراسة المتواضعة المجردة رغبة مني في تبيان ما رآى لي انه الحقيقة والصواب ليعيد النظر في الموضوع وليتخذ ، من ثم ، ما يراه مناسبا بشأنه ، والله الموفق .

تلخص الحالة الدستورية المثارة في السؤال الآتي :
ما حكم استقالة اعضاء مجلس الاعيان السابق الاجاعية والآثار المترتبة عليها من الناحية الدستورية؟
وبالتالي هل تعتبر مدة عضوية المجلس الحالي مكملة لمدة عضوية المجلس المستقيل ام انها مدة دستورية جديدة ؟

ولكي تتمكن من الاجابة على هذا السؤال وفق احكام الدستور ومقارنتها ببعضها على مقتضى قواعد المنطق السليم رى انه لا بد من ايراد نص المادة (٨٨) من الدستور - التي ينبغي ان تقرأ مع المادة (١١١) من النظام الداخلي لمجلس الاعيان للصلة بين منطوقيهما والعلاقة بين حكمهما للكلام عنها اولا :

نص المادة (٨٨) المشار اليها على الآتي :

اذا شغل محل احدى اعضاء مجلس الاعيان والنواب بالوفاء او الاستقالة او غير ذلك من الاسباب فيملا محله بطريق التعيين اذا كان عيناً او الانتخاب اذا كان نائباً ، وذلك في مدى شهرين من تاريخ اشعار المجلس الحكومى بشغور المحل ، وتكون عضوية العضو الجديد الى نهاية مدة سلفه .
بين من صريح نص الجزء الاول من هذه المادة ان حكمه مقصور على حالة خلو مقعد احدى اعضاء مجلس الاعيان او النواب - بالوفاء او الاستقالة - او غير ذلك من الاسباب (كفقدان صفة من الصفات المؤهلة او المرضق المقعد المانع من القيام بمهام العضوية - مثلا) ولا يمكن بحال من

الاحوال على هذا الاساس ، والتأويل في هذا التحديد والتخصيص وتوسيع مداهما بحيث يستوعبا الحالة التي نحن بصددنا ، كما لا يمكن قطعا قياس حالة استقالة الاعضاء الاجاعية هذه على حالة شغور مكان (احد) او حتى (بعض) الاعضاء بالوفاء الاستقالة على اعتبار ان ما ينطق على (الواحد) او (البعض) تجوزاً ، ينطبق على الجميع ، ذلك ان حالة (الوفاء او الاستقالة) هي استثناء لنص المادة (٢٥/١) الذي هو القاعدة العامة فيها يخص بمدة عضوية مجلس الاعيان ، قصد منه ان يجاري (احد) او (بعض) الاعضاء الذين حلوا محل من شغل مكانهم في باقي مدة اكثرية اعضاء المجلس تبعاً لمبدأ مجازاة البعض للكل ، والاستثناء ، فقها - مقصور على ما استثنى ، بل لا يقبل بطبيعته المائلة او يجري عليه حكم القياس .

وزيادة على ذلك فان تخصيص حكم القسم الاول من المادة (٨٨) المشار اليها ، على نحو ما سلف ، يسد الطريق كلية في وجه امكانية تسخيره لغیر ما اعد له ويمتنع استعماله لغیر ما قصد لاجله لان واضح الدستور قد عني كل ما حدد ، وحدد كل عني في هذا التخصيص والتقييد ، والقاعدة الفقهية تقول (لا يبلغ الاجتهاد لما فيه نص صريح قطعي) .
اذن لا معنى من التزام ما التزم به النص لهذا الجانب من المادة (٨٨) اذا اردنا مراعاة صراحته وفورعنا ان لا نفوت على واضح الدستور قصده الذي كان نتيجة اليه عند وضع النص او الإلتهب به عن طريق التأويل او التماس الذين بها بلغت قوتها ان يرقيا في قيمتها واحترامها مقام النص ، اذ المنطق الا يتدرج حكم الجزء على الكل وعكسه صحيح .
على انه من ناحية اخرى ليس هناك نص يكشف عن اذ ادق واضح الدستور ويجعلها أكثر وضوحاً

هكذا منه لأحد

من المادة (٨٨) التي يستدل من منطوقها - بمفهوم المخالفة - انه في حالة شغور محل اكثريه او كل اعضاء مجلس الاعيان (بالوفاء او الاستقالة) بالمقابلة مع (احد) او (بعض) تجوزا ، فان مدة عضوية المجلس الجديد الدستورية غير مكتملة لمدة عضوية المجلس السابق .

ولو كانت ارادة واضع الدستور قد انصرفت الى انه في حالة وفاة او استقالة اكثريه او كل الاعضاء يكلون مدة العضوية السابقة ، لجاء نص المادة (٨٨) على وجه الاطلاق دون - تقييد وتخصيص حكمه بكلمة (احد) ؟ .

واذن فصدر هذه المادة لا ينطبق على الحالة المبحوثة ولا يحصى ، بعد هذا ، من استبعاده جملة وتفصيلا ، عن مجال الكلام حولها .
والان نتناول بالبحث الشق الثاني من المادة (٨٨) المشار اليها من خلال مفهومه ومدلوله وبعض النصوص الاخرى من الدستور التي يعتبر كل نص منها جزء من كل ، قبل اللجوء الى قواعد التفسير ومبادئ التأويل فنقول :

اننا بالرجوع الى المادة (١/٦٥) من الدستور نجد نصها الآتي :

مدة العضوية في مجلس الاعيان اربع سنوات ويتجدد تعيين الاعضاء كل اربع سنوات ويجوز اعادة تعيين من انتهت مدته منهم .

لقد خصرت هذه المادة مدة السنوات الاربع في (العضوية) وليس في المجلس نفسه وذلك على غير ما نصت عليه المادة (١/٦٨) مدة مجلس النواب اربع سنوات شمسية وتبدأ من تاريخ اعلان نتائج الانتخابات العام في الجريدة الرسمية ومن حصر السنوات الاربع في مجلس النواب لاني عضوية اعضاءه . اي انه ليس في الدستور نص يقرر مدة مجلس الاعيان كمجلس

وما دام النص على هذه الصراحة من مدة العضوية بالنسبة (لعضوية) في مجلس الاعيان فان استقالة الاعضاء الاجماعية - كوحدة كاملة - تكون قد انشأت حالة دستورية خاصة هي تنازل عن حق وانقضاء عن صفة وتلاشي وجود ، وبعبارة اخرى انشأت حالة انعدام كلي للعضوية فيهم ونهاية تامة لوجودهم الدستوري ، بل نهاية وحتمية لوجود المجلس نفسه بكل ما يترتب على هذه (النهاية للوجود) من اثر دستوري لاحق بما فيه مدة العضوية الدستورية المتبقية له .

وهنا يقتضينا الواجب ان نقرب هذا للاذهان فنضرب المثل الآتي :

ان حل المجلس النيابي ، من الناحية الدستورية مع ان الحق في حله مقصور عليه وحده - هو انتهاء لنيابة المجلس بما فيه بقية الاجل المقرر له ، على ما اجمع فقهاء القساون الدستوري ، وبالمثل فقط لا بالقياس تبين انه باستقالة اعضاء مجلس الاعيان الجماعية على اعتبار انهم - كما اسلفنا - وحيدة عضوية واحدة تنتهي فيهم صفة العضوية وبطريق الاستيحاء والزوم تنتهي معها بقية اجل العضوية .

ولا يمكن التمسك بمدة العضوية في المجلس (الاربع سنوات) الا في حالة واحدة فقط هي ما لو كان المجلس ما زال قائما بوجود اكثريه اعضاءه ، اما وقد زالت عضويتهم جميعهم واعت صفتهم وانعدم بها وجودهم ، فن غير الجائز - فقها - التشبث باحياء مدة عضويتهم المتبقية لهم ما دام ان الاصل برمته قد سقط واذا سقط الاصل يسقط - تبعاً ولزوما معه الفرع ، والمسايق اضلا لا يعود .

وينبغي على ذلك القول ان حكم الشق الثاني من المادة (٨٨) لا ينطبق كذلك على ما نحن بصدد بحثه وبالتالي لسان مدة عضوية المجلس الجديد هي مدة دستورية جديدة وفقاً لاحكام المادة (١/٦٥) من الدستور .

هذا من حيث صراحة النصوص واستقامة مؤداها وصحيح معناها وتقضي نوايا واضع الدستور ومقاصده وفق ما تحليه الحكمة التي هدف اليها ، وعلى كتابتها وغناها عن التعرض الى بحوث اخرى في الدولات والمنطقيات ، تأكيداً لما ذهبنا اليه ، فانا سنعرض لها على سبيل الاستزادة في القناعة والافتناع فنقول :

انه بالاطلاع على نص كتاب الاستقالة الاجماعية الجمعية (المنشور في السبيل الممتاز رقم ١٦٥٤ من الجريدة الرسمية الصادرة في الثاني من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٢ من قوله :

لقد راينا نحن اعضاء مجلس الاعيان مجتمعين وجمعين ان نتقدم باستقالتنا الى جلالكم لترك لكم الفرصة لاعادة النظر في تشكيل مجلس الاعيان بشكل يتلاءم وخدمة هذا الشعب الخ ..

وعلى نص كتاب جلالة الملك المعظم المؤرخ في نفس التاريخ والموجه الى دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم (المنشور في نفس العدد من الجريدة الرسمية) من قول جلالة :

« تلقينا كتاب الاستقالة الجماعية الذي تقدمتم به اليانا وزملائكم اعضاء مجلس الاعيان المحترمين لاتاحة الفرصة لاعادة النظر في تشكيل المجلس بشكل يتلاءم مع ما نهدف اليه من بناء هذا الوطن وخدمته .

واننا اذ نشكركم على ذلك تقبلها مجموعها الخ »
وعلى نص كتاب دولة رئيس الوزراء المؤرخ في ١٩٦٢/١٢/٢٧ رقم ٧٨١٩/١/٧/٢٧ المؤرخ الى دولة رئيس مجلس الاعيان (المنشور في الصفحة ٢٧) من ملحق الجريدة الرسمية - مذكرات ومناقشات مجلس الامة الاربعين السابع - العدد الاول الصادر بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٢ بقوله :

« ابعث الى دولكم طياً نسخة عن كل من الارادتين المكتبتين الساميتين الاولى تتضمن تعيين اعضاء مجلس الاعيان (الجديد) الخ ... »
اقول انه بالاطلاع على كل ذلك تبين لنا الحقائق الآتية :

١ - انها تخطو من اية اشارة صريحة او ضمنية يستفاد منها ان مدة العضوية في مجلس الاعيان الجديد هي استمراراً لمدة العضوية في المجلس المستقيل ، بل انها تخطوها هذا - تدل اقوى دالة على ان اعضاء مجلس الاعيان الجدد قد بدأوا بمدة عضوية دستورية جديدة (هي اربع سنوات) لتسير مع بدء مدة مجلس النواب الجديد (وهي اربع سنوات) ولو كانت مدة عضوية مجلس الاعيان الجديد مكتملة لمدة العضوية في المجلس المستقيل او كانت حالة استقالة (الواحد) او (البعض) تنطبق على حالة استقالة الجميع - اساساً - على فرض ما يمكن ان يقال بالنسبة للحالة المنصوص عنها في المادة (٨٨) من الدستور والمادة (١١١) من النظام الداخلي لمجلس الاعيان ، مع استحالة قيام هذه القرصية لقصر النص على الواحد -) - لكان يتحتم ان يحظر دولة رئيس مجلس الاعيان مقام رئاسة الوزراء عن استقالة الاعضاء الجماعية لمسلء مراكزهم ، ولكن شيئاً من هذا لم يحصل . الامر الذي يقطع بان المجلس السابق اعني بمجرد استقالة جميع اعضاءه غير قائم دستورياً وينتهي الوجود ساقط الاجل ، وان المجلس الحالي هو كائن دستوري جديد مكتمل التكوين غير مكمل لمدة المجلس السابق .

٢ - وبما يؤكد صحة عدم قيام المجلس وانتهاء مدته باستقالة جميع اعضاءه وبهذه المجلس الجديد مدة عضوية دستورية جديدة ، مما جاء في كتاب دولة رئيس الوزراء السالف الذكر بقوله (تعيين اعضاء مجلس الاعيان الجديد ...) اذ لو كانت مدة العضوية

في المجلس الجديد كملة لمدة العضوية في المجلس السابق لما كان المجلس الجديد - بحسب اوليات منطق التفسير الصحيح - جديداً، كما وصف ، ولا يمكن ان يستخلص من هذا الكتاب الا معنى واحد ، وواحد فحسب ، هو ان المجلس الجديد، جديد بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

٣ - ان كتابي الاستقالة الجماعية ، والرّد السامي بقبولها يوضحان بجلاء الغاية الاساسية من هذه الاستقالة وقبولها ، وهو ان عهداً ثانياً جديداً يأخذ طريقه الى حياتنا السياسية ومن مظاهر هذا التجديد انيثاق مجلس اعيان جديد في كسل شيء بما في ذلك مدة العضوية الدستورية فيه ، الامر الذي يمتنع معه - في اجتهادي المتواضع - اعتبار مدة المجلس الجديد استمراراً لمدة المجلس المستقيل .

والتي على كل هذا ، لا ارى ثمة حاجة تدعو لعرض الموضوع على المجلس العالي لتفسير الدستور ، واقتراح سحب الاقتراح المقدم في جلسة سابقة والرجوع

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
نزار الرفاعي

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

تعريف

- ١ - اعد ويرب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام الاستاذ : هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان يعون ، خليل عصفور ، ناظم مرزوقي .
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجدادي .

عن القرار المتخذ في هذا الشأن .

السيد الحديدي : اثني على كلام الزميل السيد الشريف

الرئيس : طلب التفسير جاء بناء على طلب احد الاخوان وكانت الموافقة على هذا الطلب بالاجماع والآن يفهم ان في المجلس رغبة في طلب سحب التفسير وعلى هذا الاساس ارجو ان يبين كل واحد من الاعضاء المحترمين رأيه في الموضوع ان كانوا في جانب سحب التفسير فليرفعوا ايديهم .

الاستاذ جمو : اثني على طلب سحب التفسير .

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على سحب تفسير المادة ٨٨ من المجلس العالي .

الجميع : موافقون .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : الجلسة القادمة يوم السبت الواقع ٦٣/٣/٢٣ الساعة العاشرة والنصف صباحاً ، والآن رفعت الجلسة

القوانين الموقعة ومشاريع القوانين والاتفاقيات المودعة الى مجلس الامة للسماح مع بيان المراحل التي وصلت اليها

أعمال مجلس الاعيان	أعمال مجلس النواب	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	رقم التسجيل	رقم التسلسل
١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥	٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٧ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه .	١ - مشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .	٥١١	١
٢ - بناء على طلب الحكومة بتأجيل النظر في قرار المجلس في جلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية للدراسة مرة اخرى وتقديم قوارها الى المجلس من جديد .	٣ - اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٢٧) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات .			
٤ - اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٢٧) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات .	٤ - قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة ثمانية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ تأجيل النظر به ولا يزال اسم نظر المجلس .			

هكذا منه لأصل

رقم	اسم القانون أو المرسوم أو اللائحة	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٧	مشروع قانون فرق المصالح لسنة ١٩١٥	١ - بناء على طلب الحكومة الواردة على لسان مالي وزير التربية والتعليم، بأعادة هذا المرسوم الى الحكومة من اجل ارجاع التصحيحات والتعديلات عليه وتقديمه الى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة بأعادته اليها . وقاعدت برفق كتاب مسالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩١٢/١٢/٢٤ تاريخ ٧٨٤/١٩١٥/٢ .	١ - احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/٢/٢٠ . ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ١٩١٣/١/٢٣ المجلس بقبول القانون بمصاغة جديدة ولم ينظر المجلس به بعد .
٣	قانون مؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩١٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩١٢/١/٢٤ وافق المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/١٢/٢٠ الموافقة كورد من الحكومة بوضع هذا القانون	١ - احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/٢/٢٠ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠ و ١٣/٣/١٩١٢ المجلس برفض هذا القانون ولم ينظر المجلس به بعد .
٤	قانون مؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩١٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩١٢/١/٢٤ وافق المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/١٢/٢٠ الموافقة كورد من الحكومة بوضع هذا القانون	١ - احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/٢/٢٠ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠ و ١٣/٣/١٩١٢ المجلس برفض هذا القانون ولم ينظر المجلس به بعد .

رقم الصفحة	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٥٧٧	قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ مملكتي لقانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١١/١١/٦١ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٢٤/١٢/٦١ قرر المجلس في جلسة الساعة الثالثة بتاريخ ٥/١٢/٦١ الموافقة على دفع الحكومة مبلغا للمجلس الاعيان .	١ - احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ٩/٢/٦٢ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠/٢/٦٢ ٣ - بناء على طلب الحكومة للضامن تأجيل النظر فيه والنظر في تأجيل النظر بهذا القانون في جلسة (٧) من الدورة العادية الثالثة بتاريخ ٢٢/٢/٦٢ ٤ - نظر مجلس الاعيان في هذا القانون في جلسته الساعة الثالثة بتاريخ ١٦/٢/٦٢ وقرر الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب ونقض قرار اللجنة القانونية ولا يال في مجلس الاعيان حين استكمال الطرق القانونية للسيرورة لرسمه الى الوثيقة من اجل الصيغة السليمة .
٥٨٠	قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ مملكتي لقانون توسيع منطقة الاعياز للموتج لشركة الكهولاء الأردنية للمساهمة في عمالة .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٩/١٢/٦١ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ٨ المؤرخ في ٢٤/١٢/٦١ المجلس بتأجيل النظر في هذا القانون الى ان يؤق بخص الاتفاقية للديق صيا هذا العمل من الحكومة ، ووفقا لائق المجلس على تأنيق جلسته العادية عشر والسابعة بتاريخ ١٢/١٢/٦١ .	١ - اجعل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١١/١١/٦١ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ٢٠/١٢/٦١ قرر المجلس في جلسة الساعة الثالثة من الدور العادية الأولى للمقدمة بتاريخ ٢٠/١٢/٦١ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان .

July 1950

July 15

رقم المادة	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	إعمال مجلس النواب	إعمال مجلس الأعيان
١٨	قانون تنظيم الميزانية العامة للدولة للوقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - أوصت اللجنة المالية بقرارها رقم ٨ المؤرخ في ١٩٦٢/٣/١٢ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد.	
١٩	قانون موقت معدل قانون الانتخاب للوقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في المؤرخ في (٨) المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠ و ١٩٦٢/٣/١٢ المجلس برفض هذا القانون ولم ينظر المجلس به بعد.
٢٠	قانون تسمية ديون المزارعين الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢١	قانون التسديد الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ للمراسلة ولا يزال قيد نظر اللجنة.

رقم المادة	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	إعمال مجلس النواب	إعمال مجلس الأعيان
٢٢	قانون مجلس الوسط والارشاد الموقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٣	قانون موقت معدل قانون تعويض موظفي مجلس الأعيان رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في المؤرخ في ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٥ المؤرخ في ١١ و ١٩٦٢/٣/١١ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد.	
٢٤	قانون الخدمة المدنية للمدال الموقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٥	قانون موقت (قانون تعديل الاتفاق بينا الحكومة وشرطي الكهرباء بعام ١٩٦٢ رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٩ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٩ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ٩ المؤرخ في ١٩٦٢/٣/١٩ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٩ بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع إححال بعض التعديلات عليه وإحدا إلى مجلس النواب
٢٦	مشرع قانون مرسوم لاصحاب المصارف رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٩ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٩ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	

هكذا منه لأصل

رقم التتبع	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢٧	مشرع قانون ومساكنات وديارات لسنة ١٩١٢	١- اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢/٩ قررت المجلس في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/١٩ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة فقط ورفض التصديقات التي ادخلها اللجنة عليه ودرج الى مجلس الاعيان	١- احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٢/٣/٢ ٢- اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٤) المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
٢٨	مشرع قانون معدل قانون ضريبة الانتاجية والاناضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩١٢	١- اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٢/٩ قررت المجلس في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/١٩ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة فقط ورفض التصديقات التي ادخلها اللجنة عليه ودرج الى مجلس الاعيان	١- احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٢/٣/٢ ٢- اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد.
٢٩	مشرع قانون ضريبة المراتي لسنة ١٩١٢	١- اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢/٩ قررت المجلس في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/١٩ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة فقط ورفض التصديقات التي ادخلها اللجنة عليه ودرج الى مجلس الاعيان	١- احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٢/٣/٢ ٢- اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد.

رقم التتبع	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٣٠	مشرع قانون معدل قانون ضريبة الميراث الوطني لسنة ١٩١٢	١- اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٩) المؤرخ في ١٢/٢/٩ قررت المجلس في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/١٩ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة ودرج الى مجلس الاعيان	١- احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٢/٣/٢ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٦ قرر المجلس في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٣/١٦ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ودرج الى الحكومة من اجل التصديق
٣١	مشرع قانون ومساكنات وديارات ضريبة الاراضي لسنة ١٩١٢	١- اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٢/٢/٩ قررت المجلس في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/١٩ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة ودرج الى مجلس الاعيان	١- احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٢/٣/٢ ٢- اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
٣٢	مشرع قانون معدل قانون السجون وانفاك النظامية لسنة ١٩١٢	١- اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٢/٢/٩ قررت المجلس في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/١٩ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة ودرج الى مجلس الاعيان	١- احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٢/٣/٢ ٢- اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
٣٣	مشرع قانون معدل قانون السجون لسنة ١٩١٢	١- اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٢/٢/٩ قررت المجلس في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/١٩ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة ودرج الى مجلس الاعيان	١- احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٢/٣/٢ ٢- اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.

هكذا منه الأصل